

التقرير الفني

النظم الزراعية في الجمهورية العربية السورية

هورست وانتباخ

خبير الفاو

آذار 2006

بالتعاون مع

مشروع GCP/SYR/006/ITA



شكر

تم إعداد هذه الوثيقة من خلال التعاون بين عدد كبير من الأفراد الذين ساهموا في تطوير المفاهيم والإجراءات العملية للعمل الميداني وتنفيذ الدراسة وإجراء التحليل الخاص بها . ويمكن الإشارة في إعداد الفصل الرئيسي إلى جهود أعضاء فريق عمل الدراسة الستة الذين كانوا مسؤولين عن تعديل منهجية الدراسة العامة لتتوافق مع النظام الزراعي التي كان كلاً منهم مسؤولاً عنها ، ولكن جهودهم المستمرة في تجميع المعلومات لمناقشتها وتعديل النصوص الأولية تستحق الشكر ، حيث أنه لولا معرفتهم بسورية لكان العمل أقل غنى و أقل مردوداً . كما أن الجهود التي بذلها محمود الأشرم في مساعدة الفريق تستحق التقدير وكذلك الأمر بالنسبة للدعم الكبير الذي قدمه السيد بيرو توماسو بيري لفريق عمل المركز في صياغة ومراجعة أوراق عمل النظم الزراعية الفردية .

كما أن مناخ العمل المناسب في المركز الوطني للسياسات الزراعية قد جعل من ساعات العمل الطويلة أمراً ممتعاً وغير متعب على الإطلاق . وكذلك فإن الدعم الفني والإداري المستمر المقدم من قبل السيد عطية الهندي مدير المركز و السيد شيرو فيوريللو – رئيس المستشارين الفنيين في مشروع الفاو GCP/SYR/006/ITA قد ساهم بالتغلب على المعوقات وتنفيذ للدراسة بشكل كفاء وساهم في توفير المعلومات القيمة .

كما أن تجميع البيانات وتحليلها والعمل الجماعي كان يمكن أن يكون أكثر صعوبة دون استعداد فريق العمل المساعد في المركز وخاصة المساعدة الإدارية ربي غانم في ترتيب المواصلات خارج ساعات العمل وكذلك سانقي المشروع مازن بقاعي وسهيل ميلع اللذين كانا يعملان على نقل الخبر بشكل آمن إلى أماكن بعيدة وأحياناً خلال طرق وعرة . كما قدمت السيدة أسماء المطر مساعدة قيمة في تسهيل التواصل من خلال الترجمة باللغتين العربية والإنكليزية في عدد من الاجتماعات و كذلك من خلال ترجمة الوثائق .

كما نعبر عن تقديرنا الخاص لنيغريت هاسلي الذي حول المخططات الأولية إلى مخططات نهائية في وقت قصير .

كما نوجه شكراً خاصاً لماريا غراسيا كويتي – مسؤولة دعم السياسات الزراعية رفيعة المستوى من قسم مساعدة السياسات وجون ديكسون – المسؤول رفيع المستوى في خدمة الإدارة الزراعية والتسويق والخدمات من قسم نظم الدعم الزراعي وكلاهما في المقر الرئيسي للفاو في روما لتشجيعهما ومساعدتهما على تطبيق تحليل النظم الزراعية لصالح تطوير السياسات الزراعية في سورية .

وأخيراً وليس آخراً نود أن نعبر عن عميق شكرنا لكرم وضيافة جميع المزارعين الذين قمنا بزيارتهم والذين لولا استعدادهم لتقديم المعلومات والآراء والخبرة لنا لما كان إعداد هذه الوثيقة ممكناً . ونأمل أن تساهم هذه الوثيقة في فهم أفضل لمفاهيم السياسات الزراعية من قبل المجتمع الزراعي وكذلك في تحسين فهم استجابة المزارعين و حساسيتهم تجاه قرارات السياسات .

الفهرس

I	الملخص التنفيذي
أ	مقدمة
1	الفصل الأول - التطورات الأخيرة في القطاع الزراعي والسياسات الزراعية
5	الفصل الثاني : لمحة عامة وعرض لمنهجية دراسة النظم الزراعية لتطوير السياسات الزراعية
5	خصائص تحليل النظم الزراعية
7	فوائد منهجيات النظم الزراعية لدعم السياسات
8	تنفيذ دراسة النظم الزراعية السورية
11	النظم الزراعية الموجودة في سورية
12	تعريف أنماط الأسر الزراعية
13	تطوير قاعدة بيانات إدارة المزرعة
14	محددات دراسات النظم الزراعية
17	الفصل الثالث : لمحة عن النظم الزراعية
20	النظام الزراعي الأول : النظام الزراعي الساحلي المروي التكتيفي
34	النظام الزراعي الثاني : النظام الزراعي الهضبي والجبلي
46	النظام الزراعي الثالث : النظم الزراعية في السهول الشمالية والشمالية الشرقية
70	النظام الزراعي الرابع : النظم الزراعية في السهول الوسطى البعلية والمروية والغاب
88	النظام الزراعي الخامس : النظم الزراعية للسهول والجبال الجنوبية شبه الجافة
100	النظام الزراعي السادس : النظم الزراعية الرعوية والزراعية الرعوية للسهول الشرقية الجافة وشبه الجافة
109	الفصل الرابع : استعراض مقارن لنتائج الدراسة
110	التوصيف العام للنظم الزراعية
123	الاعتبارات على مستوى الأسرة
128	الأفكار المشتركة ومجالات السياسات
139	الطريق إلى الأمام - نتائج وتوصيات
143	المراجع
145	المرفقات

قائمة الجداول

- الجدول 1 : تحويل الوحدات الإدارية إلى النظم الزراعية الستة بهدف التقييم الميداني
- الجدول 2 : المناطق المختارة للعمل الميداني والتحويل إلى نظم زراعية ونظم زراعية خاصة صغيرة
- الجدول 3 : النظام الزراعي الساحلي ذي الري التكتيفي (النظام الزراعي الأول) ونظامه الفرعي ضمن الإطار العام
- الجدول 4 : تقسيم النظام الزراعي الأول إلى نظم فرعية حسب تخصصها في المحاصيل
- الجدول 5 : النظام الزراعي الفرعي الهضبي والجبلي ضمن الإطار العام
- الجدول 6 : تقسيم النظام الزراعي الثاني إلى نظم فرعية حسب تخصصها في المحاصيل
- الجدول 7 : النظم الزراعية في السهول الشمالية والشمالية الشرقية ضمن الإطار العام
- الجدول 8 : حصة المحاصيل المختلفة من الخطة الزراعية
- الجدول 9 : مقارنة بين المحاصيل البعلية في النظم الزراعية المختلطة
- الجدول 10 : مقارنة بين المحاصيل الرئيسية المروية من الآبار في النظام الزراعي المختلط
- الجدول 11 : مقارنة بين المحاصيل الرئيسية المروية من الآبار في النظام الزراعي المختلط
- الجدول 12 : النظم الزراعية في السهول الوسطى والغاب
- الجدول 13 : تقسيم السهول الوسطى في النظام الزراعي الرابع حسب تخصصها في المحاصيل
- الجدول 14 : النظم الزراعية للسهول المروية والبعلية الوسطى ضمن الإطار العام
- الجدول 15 : النظام الزراعي في الجبال والسهول الجنوبية ضمن الإطار العام
- الجدول 16 : تقسيم السهول الوسطى للنظام الزراعي الخامس حسب تخصصها في المحاصيل
- الجدول 17 : التركيبة المحصولية حسب أنماط الأسر الزراعية في النظام الزراعي الجبلي
- الجدول 18 : النظم الزراعية الستة وحصتها من إجمالي المساحة والحائزين وموارد المياه
- الجدول 19 : حصة الأراضي المزروعة حسب مجموعات المحاصيل والمحاصيل الرئيسية حسب حصة الأراضي المزروعة في النظم الزراعية الرئيسية في سورية
- الجدول 20 : المحاصيل ذات الحصة الرئيسية من مساحة الإنتاج الوطني على مستوى النظم الزراعية الرئيسية
- الجدول 21 : التمييز بين النظامين الزراعيين الرابع والخامس
- الجدول 22 : الحساسية النسبية للنظم الزراعية الرئيسية تجاه صدمات الأسعار والمخاطرة المناخية وتغيرات السياسات
- الجدول 23 : عوامل المخاطرة النسبية في النظم الزراعية السورية
- الجدول 24 : وسطي حجم الأراضي المزروعة حسب الحائزين وحسب النظام الزراعي
- الجدول 25 : مقارنة بين موارد رزق الأسر الزراعية الفقيرة أو الصغيرة حسب النظم الزراعية
- الجدول 26 : مقارنة بين مصادر رزق الأسر المتوسطة حسب النظم الزراعية
- الجدول 27 : مقارنة بين مصادر رزق الأسر الميسورة حسب النظم الزراعية
- الجدول 28 : الأهمية النسبية لأراضي الإصلاح الزراعي وأراضي الغائبين والعمل دون تفرغ في الزراعة وإجراءات المراجعة حسب النظم الزراعية

قائمة المخططات

- المخطط 1 : انتقال العوامل الوطنية والعالمية إلى الاقتصاد الريفي وعملية صنع القرار لدى المزارعين
- المخطط 2 : النظم الزراعية الرئيسية في الجمهورية العربية السورية
- المخطط 3 : حصة الأراضي المزروعة حسب المواسم وأنماط الأسر الزراعية
- المخطط 4 : التركيبة المحصولية في النظام الزراعي الفرعي المختلط على الشبكات
- المخطط 5 : التركيبة المحصولية في النظام الزراعي الفرعي المختلط المروي من الآبار
- المخطط 6 : حصة الأراضي المزروعة حسب مجموعات المحاصيل في النظم الزراعية في الغاب والسهول البعلية والمروية الوسطى
- المخطط 7 : حصة الأراضي المزروعة تحت ما يسمى بالمحاصيل الاستراتيجية ووسطي الحيازة حسب النظم الزراعية
- المخطط 8 : حصة الأراضي المزروعة بالمجموعات المحصولية الرئيسية حسب النظام الزراعي
- المخطط 9 : حساسية النظم الزراعية للصدمات السعرية والمخاطرة المناخية وتغيرات السياسات
- المخطط 10 : هجرة العمالة الزراعية الموسمية بين النظم الزراعية

المختصرات

المصرف الزراعي التعاوني	ACB
المراعي السورية التي تحمل اسم "منطقة الاستقرار الخامسة" بعد استثناء الأراضي المروية	البادية
القمح والشعير والعدس والحمص والقطن والشوندر السكري والتبغ التي تعتبر محاصيل استراتيجية وتطبق الخطة الزراعية بشكل دقيق على القطن والشوندر السكري والتبغ	المحاصيل الاستراتيجية
مقياس لوحدة المساحة في الأراضي الزراعية وهو يساوي 0.1 هكتار	الدونم
المؤسسة العامة للخضار والفواكه	GEFV
المؤسسة العامة للتخزين والتبريد (سابقاً GEFV)	GESC
المؤسسة العامة للتبغ	GEOT
الحكومة السورية	Gos
وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي	MAAR
المستوى الإداري الثاني والذي يعادل المقاطعة في الكثير من الدول	المنطقة
الإدارة الزراعية التي تقع فوق الوحدة الإرشادية مباشرة	المصلحة
المستوى الإداري الأول الذي يعادل governorate في الكثير من الدول	المحافظة
السلطة العليا في القرية أو ممثل القرية	المختار
الليرة السورية - سعر الصرف (نيسان 2004) 51 ل.س = 1 دولار و 60 ل.س = 1 يورو	SP
منطقة الاستقرار = مصطلح يستخدم على خمسة مناطق استقرار زراعي في سورية (أنظر الإطار)	SZ

الملخص التنفيذي

يشكل تطوير وتحليل النظم الزراعية أداة تستخدم لدعم تحليل السياسات الزراعية في المركز الوطني للسياسات الزراعية. وتتمثل المساهمة الخاصة التي تقدمها دراسة النظم الزراعية المحلية للمهام التي يقوم بها المركز في توفير إطار التحليل الذي يأخذ بعين الاعتبار الخصائص الجغرافية والتصنيف الاجتماعي – الاقتصادي للقطاع الزراعي في سورية.

وتتعرض دراسة النظم الزراعية للانعكاسات المحتملة لتغيير السياسات الزراعية (مثل الأسعار والدعم المؤسسي) على مستوى الأسرة الزراعية وكذلك على المستوى الشامل. وضمن إطار الدراسة قام فريق العمل في المركز بتطبيق المفهوم على مجموعة مختارة من النظم. ونظراً لأن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها دراسة النظم الزراعية على نطاق واسع في سورية فقد تم التوصل إلى قدر كبير من الفوارق بين النظم الزراعية كما هو مبين في التقارير الفردية حول كل نظام من النظم.

يكمن الهدف الخاص من هذه الدراسة في تحديد مناطق الإنتاج الزراعي المتناسقة نسبياً وذلك اعتماداً على الخصائص الزراعية - البيئية والاجتماعية - الاقتصادية. ولا يمكن أن تعتمد مناطق النظم الزراعية الرئيسية تلك على الإحصاءات التي يتم جمعها بناءً على الحدود الإدارية حيث يتمتع كل نظام من النظم الزراعية بظروفه الطبيعية وتكامله مع السوق والتأثيرات التاريخية المؤدية إلى تمايز وتخصص الإنتاج ضمن النظام. وبهدف السماح بعرض كل نظام زراعي ضمن الإطار الشامل فقد توجب تعديل البيانات المتاحة للحصول على عدد المنتجين وحصّة النظام من المحاصيل الرئيسية وللتعرف على مدى التخصص بين النظم. وتمثل الأسر النموذجية ضمن كل نظام التغيرات الاجتماعية – الاقتصادية التي تتواجد بشكل طبيعي ضمن المجتمع الريفي. وقد تم تحديد تلك الأنماط من الأسر الزراعية في ضوء الموارد النموذجية التي تمتلكها وتركيبية مصادر الدخل لديها والتغيرات التي طرأت عليها خلال العقد الماضي. وتسمح حصّة كل نمط من أنماط الأسر من النظام الزراعي وتوجهات الإنتاج لديها بتحليل قدرة تلك الأسر على التكيف مع الفرص التي يوفرها تغير ظروف الإنتاج وما تتعرض له من أضرار نتيجة لتلك التغيرات.

وتتكون منهجية الدراسة من مجموعة من الخطوات التحليلية حيث قام الفريق في الخطوة الأولى بتحديد النظم الزراعية الرئيسية التي تعكس المناطق الجغرافية والتي تتميز بظروف زراعية – مناخية و زراعية – بيئية وتسويقية مختلفة وكذلك تقاليد الإنتاج التي تعتمد على الخصائص الاجتماعية – السكانية والاستثمارات الحكومية المساندة. وقد تم استخدام الأدبيات الثانوية لتحديد الهيكل الأولي والمعياري الذي تم استخدامه لتحديد الفوارق والتي تم تطويرها فيما بعد بالتعاون مع الخبراء من مختلف المناطق.

وقد أدى هذا إلى التوصل إلى ستة نظم زراعية رئيسية ، كما أدى العمل الميداني والمعلومات التي تم جمعها إلى تقسيم تلك النظم الرئيسية إلى نظم فرعية . ومن ثم تم اختيار مجموعة من القرى النموذجية التي تمثل النظم الزراعية المختلفة وأمضى فريق العمل المشكل من المركز فترة بمتوسط ثلاثة أيام في كل قرية من القرى المختارة وذلك بهدف تطوير وتعديل أنماط الأسر الزراعية والحصول على المعلومات الخاصة بالتغيرات الرئيسية للقطاع الزراعي في كل قرية من تلك القرى .

وقد تضمن العمل الميداني اختيار الأسر الزراعية لإجراء المقابلات الفردية وكذلك المناقشات الجماعية مع المزارعين والتركيز على تجميع المعلومات لكل من أنماط الأسر الثلاثة التي تمثل المجموعات الاقتصادية – الاجتماعية ونظم المعيشة الخاصة بها . وقد وفرت البيانات المتاحة وصف أهمية كل نظام من النظم ضمن الإطار الوطني من حيث مساهمتها في إنتاج السلع الرئيسية وكذلك تحديد الخصائص الاجتماعية – الاقتصادية لكل نظام من النظم من حيث وسطي حجم الحيازة والتركيبية المحصولية .

سوف تؤثر تغيرات السياسات والابتكارات التكنولوجية على كل نمط من أنماط الأسر الزراعية بشكل مختلف و ذلك اعتماداً على الأهمية النسبية لمختلف مصادر الدخل واستراتيجيات العيش التي تتبعها كل من تلك الأسر . ويسمح تصنيف كل نظم من النظم الزراعية ضمن الإطار الإجمالي بمراجعة الأثر الشامل الممكن لتغيرات السياسات وكذلك اعتماد النظام الزراعي على المحاصيل الأساسية التي يمكن أن تخضع لتعديلات السياسات .

وتحدد التطورات التي طرأت على كل نمط من أنماط الأسر من حيث الموارد التي تمتلكها وتركيبية مصادر الدخل إمكانية تكيف تلك الأسر مع التحديات المستقبلية . ويسمح فهم التعبير الجغرافي عن تلك الأنماط بمعالجة النواحي الشاملة وكذلك النواحي الاقتصادية لكل نمط من أنماط الأسر وذلك اعتماداً على الإطار المعروض لتحليل النظام الزراعي .

وتتضمن التقارير الفردية وصفاً للنظم الزراعية الستة مع الإشارة إلى الفوارق الداخلية ضمن النظم الفرعية وتوصيف أنماط الأسر الزراعية ، بينما يركز هذا الملخص على المقارنة بين النظم الستة ويعرض توصيات السياسات الناتجة عن الدراسة .

الخصائص الرئيسية للنظم الزراعية الرئيسية

النظام الساحلي المروي التكنيفي (النظام الزراعي الأول)

يغطي مساحة 141000 هكتار على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط الذي يتميز بظروف زراعية – بيئية ملائمة ونمط زراعي تقليدي قديم جداً . وت وبالرغم من صغر حجم هذا النظام (1%¹ من مساحة سورية) إلا أنه يقدم حصة كبيرة جداً من المنتجات التي يتخصص بها وخاصة من الحمضيات ومحاصيل البيوت البلاستيكية. ويعكس صغر

وسطي حجم الحيازة (1.3 هكتار من الأراضي المستثمرة) الكثافة السكانية المرتفعة مما يؤدي إلى عدم تناسب حصة الحائزين (6%) مقارنة بحجم النظام الجغرافي . ويمثل التخصص بالمحاصيل التي يتم تسويقها في السوق الحرة (البيوت البلاستيكية – الحمضيات – الخضار الحقلية) إحدى سمات النظام الخاصة حيث أنها تشكل بنية تحتية ملائمة جداً لتوفير المستلزمات ودخول الأسواق والأهمية الكبرى للعمل خارج المزرعة في مختلف الفئات التي تمثل حجم المزارع. وتوجد فرص العمل خارج المزرعة في القطاع العام الذي يقع في مركزي المحافظتين (اللاذقية وطرطوس) وقطاع الخدمات الهام في اللاذقية التي تشكل المنتج الصيفي السوري وكذلك في قطاع التصنيع الزراعي.

وعادةً ما تكون المخاطر المناخية أقل منها في النظم الزراعية الأخرى نسبياً (ولكن الحمضيات تتعرض لخطر الصقيع والحشرات بينما تتعرض البيوت البلاستيكية للعواصف والحشرات) ومع ذلك فإن الخطر الرئيسي هو الخطر المترابط مع أسعار المحاصيل التكتيفية سريعة التلف مثل الخضار. ويتعرض الحائزون الصغار للخطر، نظراً لعدم وجود المدخرات التي تساعدهم على التعويض عن فشل المحصول أو السوق. ويتم تخفيض تلك المخاطر من خلال زراعة أصناف الحمضيات المختلفة.

أما معدلات الفقر في هذا النظام فهي أقل مما هي عليه في بقية النظم الزراعية في سورية وذلك لأنه يتم التعويض عن مخاطرة الدخل الزراعي بشكل جزئي من خلال فرص العمل خارج المزرعة في القطاع العام.

ويفرض تناقص حجم المزرعة الضغط على النظام الزراعي. ويؤدي توسع المساحات العمرانية إلى تفاقم تلك المشكلة. ويشكل انخفاض مساحة المزرعة عامل خطر على الدخل المستقبلي للأسر وخاصة في حالة فشل القطاع العام والعمل خارج المزرعة في مواكبة تزايد عدد السكان. وسوف تشكل حيازة الأراضي مشكلة واضحة في أراضي الإصلاح الزراعي خلال العقد التالي. كما أن غياب القروض التجارية يحد من إمكانية الفقراء في النظام على الاستثمار بشكل مرن في فرص جديدة.

وتتطلب المخاطر البيئية التي تنتج عن الاستخدام الأكثر للأسمدة والمواد الكيماوية المستخدمة في البيوت البلاستيكية لإنتاج الخضار في النظام المزيد من الدراسة والاهتمام حيث يتعرض المزارعون للمخاطر المتوقعة من استخدام المواد الكيماوية دون أن يكونوا مدربين و مجهزين بشكل جيد، كما يتعرض الباقون لهذه الأخطار نظراً لمحدودية الرقابة على الأثر المتبقي في المنتج وللأضرار التي تتعرض لها المياه الجوفية نتيجة تسرب المواد الكيماوية إلى الطبقات المائية.

وبشكل عام فإن النظم الزراعية قد أظهرت قدراً كبيراً من التكيف مع فرص السوق كما أن المزارعين مستعدون للتكيف مع فرص الإنتاج والتسويق الجديدة والاستفادة من الظروف البيئية المناسبة. كما أن إدخال الأصناف والأنواع الجديدة التي ترضي الأذواق المختلفة يساعد على تخفيف التعرض لخطر تغير الأسعار. ويمكن للقطاع العام أن يساهم بشكل كبير من خلال إنشاء البيئة التجارية المناسبة وتعزيز الرقابة على النوعية والتشجيع على إنتاج منتجات مناسبة للأسواق التصديرية. كما يجب إيلاء الاهتمام اللازم لقضايا حيازة الأراضي والقروض مما يمكن أن يزيد من الأداء الإيجابي لهذا النظام الزراعي على مدى العقد القادم.

النظام الزراعي الهضبي والجبلي (النظام الزراعي الثاني)

يغطي الجبال السورية الغربية من اللاذقية و ريف دمشق إلى الهضاب الشمالية في إلب و حلب . وهي تشكل 6% من مساحة سورية و 15% من عدد السكان و 28% من الحائزين الزراعيين . ويتميز هذا النظام الزراعي بمعدل الهطول المطري السنوي المرتفع والتضاريس المنحدرة وارتفاع نسبة المحاصيل السنوية ومساحات الغابات . وتتمثل خصائص النظام الزراعي الرئيسية في صغر حجم الحيازة واعتمادها على زراعة الأشجار المثمرة والاعتماد الكبير على الدخل الوارد من خارج المزرعة والتواجد المحدود للثروة الحيوانية الذي يفسره محدودية المساحات الرعوية.

وتؤدي الكثافة السكانية المرتفعة في النظام الجبلي إلى صغر حجم الحيازة التي لا تتجاوز 2 هكتار وهو أدنى معدل بعد معدل النظام الساحلي وبترافقه مع ارتفاع معدل النمو السكاني فهو يؤدي إلى المزيد من تفتت الحيازة . ويعتمد الدخل الزراعي للمنتجين بشكل رئيسي على زراعة أشجار الزيتون والتفاح والكرز والتبغ. ويؤدي تخصص النظام الزراعي بإنتاج تلك المحاصيل إلى زيادة حصته من الإنتاج الإجمالي (61% من الزيتون و 57% من الكرز و 37% من التفاح البجلي و 52% من التفاح المروي و 85% من التبغ) . وترتبط الفوارق في الإنتاج ضمن هذا النظام بالظروف الزراعية - البيئية مما يؤدي إلى تقسيمه إلى نظامين فرعيين .

وتتمثل العوامل المحددة للإنتاج في الحيازات الزراعية الصغيرة على المنحدرات ذات المساحات الضيقة والترتبة الزراعية الهشة والاعتماد على الهطول المطري في زراعة المحاصيل الدائمة (على الأغلب الزيتون والتفاح). أما التبغ فهو المحصول الوحيد الخاضع بدقة للخطة الزراعية والذي يتركز في المناطق الواقعة ضمن نطاق معامل التصنيع . وتؤدي معوقات الحصول على رأس المال إلى محدودية الاستثمار وخاصة بالنسبة للفقراء حيث تشكل القروض المصدر الأكثر أهمية لاستصلاح الأراضي غير القابلة للزراعة . ويعاني المزارعون الفقراء والمتوسطون من عدم توفر الضمانات الكافية للحصول على القروض وذلك بسبب صغر حجم الحيازة و كذلك من عدم توفر وثائق الملكية الكاملة (أراضي الإصلاح الزراعي غير المسجلة) .

ويتمتع هذا النظام الزراعي بالاكتفاء الذاتي من العمالة ، كما أنه يقوم بتصدير اليد العاملة إلى النظم المجاورة وخاصة اليد العاملة الزراعية الماهرة للعمل في مزارع الأشجار المثمرة . كما تشكل هجرة العمالة الدولية عنصراً هاماً (لبنان و دول الخليج).

وتشمل التغييرات الرئيسية التي طرأت مؤخراً على هذا النظام الزراعي في تراجع أعداد الثروة الحيوانية ومساحات الكرز والتفاح لصالح مساحات زراعة الزيتون . كما تزايد دور العمل غير الزراعي وتزايدت حصة النساء من العمل الرسمي نظراً لتحسن الوضع التعليمي و التغييرات الاجتماعية .

تؤثر السياسات الزراعية على النظام الزراعي إما بشكل مباشر أو غير مباشر : فجميع السياسات التي تؤثر على المساحات المزروعة بالقطن في النظم المجاورة تؤثر أيضاً على إمكانات الدخل خارج المزرعة ضمن هذا النظام وذلك من خلال تخفيض عمل المجموعات المهاجرة وخاصة في موسم جني القطن . كما تطرأ آثار مشابهة مع التطورات في النظام الساحلي الأول حيث تكون اتجاهات السوق والتقدم التقني (الري بالتنقيط) أكثر أهمية من قرارات

السياسات. وبالتالي يكتسب العمل غير الزراعي أهمية متزايدة حيث يدعمه الاستثمار الحكومي في التعليم في مناطق الريف مما يسمح لفائض اليد العاملة بالبحث عن الوظائف خارج النظام. إن السياسات التي تؤثر على المنتجين وعلى كفاءة إدارة الأراضي مثل شفافية إجراءات بيع أراضي الإصلاح الزراعي وتسجيل الأراضي المستأجرة من الدولة تحت إطار الملكية الخاصة يمكن أن تساهم في تخفيض الآثار السلبية لندرة الأراضي وذلك من خلال تسهيل الاستثمار .

وفي الماضي كان توسع مساحات زراعة الزيتون أحد أهداف السياسات الواضحة . ويمكن للاستجابة القوية لهذه السياسات في النظام الزراعي الثاني أن يؤثر بشكل سالب على مزارعي الزيتون ضمن هذا النظام الزراعي وخاصة إذا ما أدت السياسات إلى تراجع الأسعار . ويمكن أن يؤدي هذا الأمر على وجه الخصوص إلى الإضرار بالمزارعين الفقراء والمتوسطين . ويمكن منع تلك الآثار السلبية من خلال مواجهة تزايد الإنتاج بزيادة إمكانات التصنيع وتحسين قدرتها التنافسية وتسهيل وصول المستلزمات ذات الأسعار المناسبة وكذلك تسويق منتجات الزيتون ذات النوعية العالية. إن النجاح في إيجاد أسواق تصديرية للإنتاج المتزايد سوف يعتمد على النجاح في الاستفادة من التطورات التي تم تحقيقها سابقاً في نوعية زيت الزيتون بما في ذلك دور الدولة في التخزين والتصنيع ومراقبة الجودة .

ويمكن لتنوع الإنتاج الزراعي المناسب توزيع اليد العاملة وتوفير الدخل الإضافي وتخفيف المخاطر المترابطة مع الاعتماد الكبير على إنتاج الزيتون . ونظراً لطبيعة الأراضي الزراعي (صغر) مساحات المزارع في هذا النظام فإن القسم الأكبر من المحاصيل الحقلية غير مناسب.

وتبقى الزراعة في نظام الزراعة الجبلي والهضبي تشكل مصدراً هاماً للعيش لدى الكثير من الأسر الزراعية بالرغم من أهمية الدخل غير الزراعي . وتشكل زيادة الدخل خارج المزرعة والحصول على عمل غير زراعي أهم الاستراتيجيات المستقبلية وخاصة لدى المزارعين الفقراء والمتوسطين . أما المزارعون الميسورون فيفضلون استراتيجيات التكثيف و التنوع الزراعي واستكمال العمل غير الزراعي . أما المزارعون الأكثر فقراً والذي يسعون إلى تطوير مهاراتهم من خلال الحصول على قدر أكبر من التعليم فهم غالباً ما يسعون للخروج من العمل الزراعي . وبالإضافة إلى ذلك ونظراً لتزايد عدد السكان فإن المزارعين الفقراء بحاجة لزيادة حصة الدخل من العمل غير الزراعي لمنع انخفاض مستوى المعيشة مع تزايد انخفاض معدل الحيازة في المستقبل .

ويتيح جمال المناظر الطبيعية والبحر إمكانات كبيرة أمام تطبيق سياسات التنمية الريفية التي تسعى إلى الزراعة الصديقة للبيئة والتي تزيد من جمال الطبيعة وجاذبيتها . ويمكن لهذا الأمر أن يعزز العلاقات في الاقتصاد الريف من خلال اجتذاب السياحة كما أنه يمكن أن يوفر المزيد من فرص العمل من خلال توفير أماكن الإقامة والمنتجات وتسويق المنتجات المصنعة محلياً .

نظم الزراعة في السهول الشمالية والشمالية الشرقية (النظام الزراعي الثالث)

يشكل هذا النظام أكبر النظم الزراعية من حيث المساحة (4.7 مليون هكتار) تغطي ربع إجمالي المساحة و تشمل 31% من الحائزين الزراعيين (328 000) وحوالي نصف الأراضي المستثمرة (2.7 مليون هكتار) . وهو يتميز بالاعتماد الكبير على مايسمى بالمحاصيل الاستراتيجية والحيازات الكبيرة نسبياً و ظروف انخفاض القدرة على الوصول إلى

الأسواق . أما معدلات الهطول المطرية فهي جيدة نسبياً في بعض المناطق بينما هي في البعض (الأكثر) ترفد بالاستثمارات الحكومية أو الآبار الخاصة .

يضم هذا النظام أراض في مناطق الاستقرار الزراعي الأولى والثانية والثالثة والأراضي الواقعة في مساحات مشاريع الري الحكومية في مناطق الاستقرار الرابعة والخامسة في دير الزور والحسكة والرقعة وحلب . وضمن النظام الزراعي الثالث فإن شبكات الري الحكومية الكبيرة في المناطق الجنوبية من النظام الأكثر جفافاً تتمتع بسمات خاصة من حيث وسطي حجم الحيازة وتوفر المياه والمحاصيل السائدة ونظام الحيازة . وبالتالي فقد تم تقسيم هذا النظام الزراعي في التقرير إلى النظام الزراعي الصغير والتكثيفي والمروي و النظام الزراعي المختلط الأكبر حجماً حيث يتم رقد الزراعة البعلية بشكل جزئي بالري من الآبار الخاصة أو الأنهار الصغيرة .

وتحتل المحاصيل التي تعتبر استراتيجية من قبل الدولة وخاصة القمح (49%) والقطن (6%) وكذلك الشعير (18%) والعدس (3%) القسم الأكبر من الأراضي المستثمرة في هذا النظام الزراعي وقد نتج توسع زراعة الزيتون من المشاريع الحكومية التي تم تنفيذها مؤخراً في القسم الغربي من النظام . ونظراً لكبر حجم هذا النظام فإن قسماً كبيراً من أراضيه يزرع بالمحاصيل الرئيسية و حتى المحاصيل الثانوية المزروعة في الأراضي المستثمرة . ومن أهم المحاصيل التي يمكن ملاحظتها على مستوى القطر القمح البعلية والمروي (79% و 78% على التوالي) والقطن (80%) والعدس البعلية (68%) . ويشكل الشوندر السكري أحد الأمثلة الجيدة على تأثير حجم النظام الزراعي حيث يقع ثلث إجمالي المساحة المزروعة بالشوندر السكري في هذا النظام مع أنه يغطي 0.4% فقط من الأراضي المستثمرة في النظام . وبشكل مشابه فإن الأرض المزروعة بالفسق الحلبي والتي تشكل 1% من الأرض المستثمرة تمثل 4% من مساحة الإنتاج الإجمالية.

وتلعب الثروة الحيوانية عادةً دوراً ثانوياً بالنسبة للحائزين الصغار في هذا النظام و هي تمثل نشاطاً متخصصاً لدى الحائزين المتوسطين و الكبار أكثر من كونها نشاطاً تكاملياً بين إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية . وعلى وجه الخصوص ففي الأجزاء الجنوبية من النظام كان المزارعون يهتمون بالربط بين حيازة المجترات الصغيرة حول القرى مع الزراعة ولكنهم تأثروا بشكل كبير بسنوات الجفاف الأخيرة حيث انتشر بيع الحيوانات أو خسارتها . وتشكل القطعان المهاجرة من النظام الزراعي السادس أعلى حصة من المجترات الصغيرة في النظام الزراعي مع أن تسجيلها الرسمي قد يقع بشكل جزئي في النظام الزراعي الثالث .

ويمنح الحجم الكبير وانخفاض الكثافة السكانية هذا النظام الزراعي بنية ريفية تفوق ما هي عليه في النظم الأخرى (باستثناء النظام الزراعي السادس) مما يشير إلى أن القطاع العام و العمالة الثابتة الأخرى أقل أهمية . كما تعتبر مستويات التعليم أدنى مما هي عليه على المستوى الوطني (حيث لا يتجاوز مستوى التعليم لدى 85% من سكان هذا النظام المستوى الأساسي وتشكل النساء نسبة غير متجانسة) .

ويجتذب الحجم الكبير لهذا النظام الزراعي والذي يترافق مع حجم الحيازة الكبير اليد العاملة الموسمية من مختلف أنحاء سورية وخاصة من النظم الزراعية – الرعوية المجاورة وكذلك من النظم الجبلية والهضبية (النظام الزراعي الثاني)

وكذلك من السهول الوسطى في النظام الزراعي الرابع (إدلب - حمص - حماه) . أما العمالة المؤقتة والموسمية فهي هامة للأسر الأكثر فقراً .

وتلعب المكننة (وخاصة خارج خطط الري) دوراً هاماً في خصائص النظام حيث أن القمح والشعير يتميزان بكونهما من النظم الزراعية ذات المستلزمات القليلة مما يتوافق مع انتشار المزارعين والمستثمرين الغائبين ممن يستثمرون مساحات واسعة .

ويقتصر تدخل السياسات المباشر في التركيبة المحصولية للنظام على زراعة القطن الذي يحتل أكبر الأهمية في المساحات المروية . وفي تلك المساحات فإن زيادة كفاءة تحديد النوعية و آليات التسليم التي تترابط مع سرعة تسليم الدفعات تشكل مصدر اهتمام للمزارعين . وبما أن الجفاف قد أثر على قدرة المزارعين على تسديد القروض السابقة فإن استراتيجية السماح للمزارعين (وخاصة الفقراء منهم) للتخلص من ديونهم سوف تكون ضرورية لزيادة إنتاجيتهم و دخلهم المحتمل .

وتؤثر قرارات السياسات المتعلقة بالتوسع و تحسين الكفاءة في شبكات الري الحالية و كذلك حقوق استخدامات المياه على المزارعين في أجزاء كبيرة من النظام . وقد أدى التوسع السابق إلى خلق التوقعات لدى المزارعين بأن تلك الاستثمارات سوف تستمر وبأنهم سوف يستفيدون منها . وتؤثر مشكلات توفير المياه ضمن الشبكات الحالية (والتي تزداد حدتها في حوض الخابور) على الحائزين الصغار والمرابيعين والعمال الزراعيين حيث أن المحصول المتدني يؤثر أيضاً حتى على من لا يملكون الأرض من خلال تخفيض إمكانيات توفر فرص العمل ضمن القرية .

إن خطورة تزايد مشكلة نقص المياه نظراً لتزايد الطلب المترافق مع محددات الاستمرار من المياه الدولية نظراً للاتفاقيات الدولية تحد من إمكانية التوسع المستقبلي وسوف يتوجب على سياسات المياه استمرار التركيز على تحسين كفاءة استخدام المياه . ويجب أن تشجع أدوات السياسات على تطوير تجهيزات الري بالتنقيط للتغلب على المشكلات الفنية الحالية (المتعلقة بملوحة مياه الري) . وبشكل مكمل يجب إيلاء الاهتمام لملائمة تقانات حصاد المياه لبعض المحاصيل المترافق مع البحوث التطبيقية في أثرها على أداء المزرعة الاقتصادي . وتحتاج أدوات تمويل المحصول التكميلي للتطوير وخاصة بالنسبة للمزارعين الأكثر فقراً .

النظم الزراعية في الغاب والسهول البعلية والمروية الوسطى (النظام الزراعي الرابع)

يغطي هذا النظام مساحة تعادل 1.16 مليون هكتار (6.2% من إجمالي المساحة) على طول القسم المتوسط للطريق الدولي والذي يربط أيضاً بين حلب و دمشق . ونظراً لطبيعة الاستقرار الطويل في المنطقة ووجود المدن التاريخية أو جهود التطوير الخاصة فقد تم تطوير البنية التحتية بشكل منتظم في العقود السابقة مما سهل القدرة على دخول الأسواق في المناطق المدنية الكبيرة والذي ترافق مع معدلات الهطول المطري المرتفعة وتوفر المياه .

وقد أدى الجمع بين المناخ المعتدل وسهولة الوصول إلى الأسواق على مرور الوقت إلى تنوع التراكيب المحصولية ووجود عدد من النظم المحلية الصغرى . وتتمثل السمة العامة في وجود المجتمع الزراعي الحديث نسبياً والذي يضم حوالي 162 000 حائزاً (17% من إجمالي الحائزين) يقومون بزراعة تراكيب محصولية متباينة . كما أن استخدام

الأراضي في هذا النظام يتميز بالتكثيف إلى حد ما كما أنه يتضمن الري من الآبار و بشكل جزئي من شبكات الري الحكومية . ويصل وسطي الحيازة في النظام الزراعي الواسع إلى 4.76 هكتار من الأراضي القابلة للزراعة و 4.5 هكتار من الأراضي المستثمرة . وتشكل الأراضي البعلية 63% من الأراضي المستثمرة في هذا النظام بينما تشكل الأراضي المروية 27% والسبات 10% . وتشكل نسبة الأراضي المخصصة لزراعة المحاصيل الاستراتيجية 52% من إجمالي الأراضي المستثمرة في هذا النظام بينما تحتل المحاصيل الصناعية 4.2% . وضمن الخصائص العامة المذكورة أعلاه للنظام الزراعي الواسع يمكن تحديد ثلاثة نظم فرعية جغرافية (sub-units) وهي تتميز حسب مشاركة القطاع العام واستخدام الري وتمايز النظم الزراعية المرافقة .

وقد تشكلت أكبر منطقة جغرافية في هذا النظام الزراعي (الغاب) من خلال الاستثمارات الحكومية الكبيرة لتجفيف المستنقعات التي بدأت قبل 45 عاماً . لذا فإن تلك المنطقة تعامل على أنها وحدة مستقلة حسب إحصاءات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي كما أنها تعامل كنظام زراعي منفصل في التقرير الفردي حول النظام الزراعي الرابع وقد تم توزيع الأراضي المستصلحة بعد تجفيف المستنقع والتي تشكل الجزء الأكبر من هذا النظام الزراعي بموجب قانون الإصلاح الزراعي وأدت إلى وجود حيازات ونظم استخدام الأراضي المتناسبة . وتشكل الظروف البيئية المتوافقة والري التكثيفي والتراكيب المحصولية المعتمدة على الخطة الزراعية والتي تترافق مع انتشار أراضي الإصلاح الزراعي السمات الخاصة بهذا النظام . وتسيطر الزراعة المكثفة للقمح والقطن والشوندر السكري على 141 000 هكتار. وتؤدي الكثافة السكانية المرتفعة (41 300 حائر مسجل) مقارنة بالمناطق الريفية الأخرى في سورية إلى وجود معدل الحيازة الذي يساوي 2.1 هكتار للحائز المسجل .

وتشكل منطقة الغاب النظام الزراعي الذي يتمتع بالقسم الأكبر من الأراضي المستثمرة المروية (92%) والتي لا يوجد فيها أية نسبة سبات . وبالرغم من صغر حجم النظام إلا أن التخصص في المحاصيل الصناعية يجعله منتجاً كبيراً لها على المستوى الوطني فهو يشكل ثلث مساحة الشوندر السكري الإجمالية. وتخفف مساحات القطن الكبيرة في النظم الزراعية الأخرى من الأهمية الوطنية لمساحة القطن في هذا النظام ، ومع ذلك فهي توفر 6% من إجمالي مساحة القطن (مقارنة مع 1.6% من الأراضي المستثمرة) . ويتضمن النظام الزراعي أيضاً 17% من إجمالي مساحة البطاطا المروية وهو مساهم رئيسي في الأسواق المحلية .

وقد طرأت العديد من التغييرات على هذا النظام خلال العقد الماضي فقد أدى الانخفاض الواضح في توفر المياه إلى انخفاض مساحات القطن والشوندر السكري لصالح القمح . ومع ذلك فإن التوسع في المساحات المروية في القسم الجنوبي من النظام والذي نتج عن حفر الآبار العميقة أدى إلى تعديل هذا التغيير حيث تم استبدال القطن بالقمح البعلية الذي كان يزرع سابقاً . وقد أدت الزراعة المكثفة للقطن والشوندر السكري والتي اقترنت بشكل جزئي مع الإدارة غير المستدامة للأرض إلى تدهور التربة وخاصة في شمال الغاب مما أدى إلى انخفاض المراديد وانخفاض الدخل المزرعي . يتأثر القسم الذي لا ينتمي إلى نظام الزراعة في الغاب (الذي يغطي مساحة 1 مليون هكتار من إجمالي المساحة و 000 649 هكتار من الأراضي المستثمرة) بالقدرة الجيدة على الوصول إلى الأسواق ووجود مدينتين كبيرتين والبنية المختلفة لإمكانيات توليد الدخل خارج المزرعة . ويصل وسطي الحيازة لدى الحائزين البالغ عددهم 121 000 إلى 5.4 هكتار من الأراضي المستثمرة . ومع ذلك فإن الفوارق في الخصائص والاتجاهات وبدائل التنمية تعتمد على توفر

المياه تبرز وجود نظامين فرعيين مختلفين الأول هو نظام الزراعة المروي في السهول الوسطى (نظام الزراعي المروي) والثاني هو نظام الزراعة البعلية في السهول الوسطى (نظام الزراعة البعلية) .

وسوف يخضع تطوير النظم لتأثير العديد من الأمور حيث سيؤدي النمو السكاني إلى زيادة الضغط على الموارد الأرضية وتخفيض وسطي مساحة المزرعة إلا إذا استوعبت فرص العمل خارج المزرعة الكمية الزائدة من اليد العاملة خارج القطاع الزراعي . وتمنع معوقات أسواق الأراضي تعديل هيكلية الحيازة ففي الغاب تمنع الإجراءات بيع تلك الأراضي . ومن ناحية أخرى فإن الأسعار المرتفعة للأراضي في نظام الزراعة البعلية تجعل من شراء الأراضي عملية غير مجدية لكثير من الحائزين . ويمكن أن لاتدخل بعض حالات تقسيم الأراضي في الإحصاءات بينما تقوم الأسر فعلياً بتقسيمها حيث يجعل قانون الإصلاح الزراعي من هذه الإجراءات أمراً ضرورياً بينما في النظامين الزراعيين الآخرين فهو يطرأ نتيجة للإدارة البطيئة لنظام التسجيل العقاري . وتتجم بعض الصعوبات الخاصة عن إعاقه صدور سندات الملكية حتى في الأراضي الخاصة .

يكمن أحد أهداف سياسات تسعير المحاصيل الاستراتيجية (القمح - القطن - الشعير - الشوندر السكري) في تحقيق دخل مزرعي مستقر ومعقول والذي يتحقق بشكل جزئي نظراً للإجراءات الإدارية المتعلقة بتسليم القطن والقمح إلى المؤسسات الحكومية . وخاصة في منطقة الغاب حيث لا يتمكن قسم كبير من المزارعين الفقراء من الحصول على القروض حتى بالنسبة للمحاصيل الاستراتيجية نظراً لتراكم المديونية للمصرف الزراعي التعاوني . وبالتالي فهم يلجأون للاقتراض من القطاع الخاص بمعدلات فائدة مرتفعة مما يؤدي إلى تحول جزء من الدعم إلى التجار . وفي كل من نظامي الزراعة في السهول الوسطى يخصص المزارعون الصغار (الفقراء) جزءاً كبيراً من إنتاجهم للاستهلاك المنزلي (وخاصة من القمح والخضار ومنتجات الألبان) مع تحقق الفائض في سنوات الهطول المطري الجيد .

ونظراً للتكامل مع الأسواق المحلية فمن المحتمل إذا تم تخفيض أسعار المحاصيل الاستراتيجية (القمح والقطن والشوندر السكري) فإن ذلك قد يؤدي إلى انعكاسات سلبية على هامش الربح لدى المزارعين . وقد ينطبق هذا الأثر على جميع مزارعي الغاب بينما سوف يؤثر بشكل أكبر على المزارعين الميسورين في النظام الزراعي المروي حيث أن المزارعين الفقراء والمتوسطين يركزون بشكل أكبر على زراعة الفواكه والخضار .

وسوف يختلف تجاوب المزارعين مع تلك التغيرات ما بين النظامين الزراعيين وأنماط الأسر الزراعية . حيث قد يلجأ المزارعون الفقراء والمتوسطون في النظام الزراعي بكامله إلى تنويع الإنتاج وإدخال الألبان وتوسيع إنتاج المحاصيل الأخرى أو المحافظة عليها مثل الفول السوداني والملفوف . ومع ذلك فإن تلك التعديلات قد تتعرض للمعوقات فيما لو لم يتم تطوير أسواق تلك المنتجات . أما أسواق الحليب البعيدة عن المراكز المدنية الرئيسية فهي غير متطورة بشكل ملحوظ . وسوف تخفف تقانات تخفيض التكاليف معوقات السيولة و خاصة على الأسر الصغيرة . ويتوقع أن يكون التأثير السلبي على المزارعين الميسورين بسبب تغيرات السياسات أقل في كل من النظامين وذلك نظراً لمرونتهم وقدرتهم الأكبر على التكيف مع الظروف الجديدة المترافقة حيث أنهم يواجهون معوقات السيولة بشكل أقل .

ومن أجل دعم دخل المزارعين الصغار يجب أن تركز السياسات الحكومية بشكل أكبر على التكتيف و زيادة قيمة المنتجات مثل الخضار والفواكه والتي تتمتع فيها سورية بالميزة النسبية والتي يتم إنتاجها بشكل أساسي من قبل المزارعين الصغار والمتوسطين . كما يجب أن تركز السياسات الحكومية بالنسبة للمزارعين الميسورين على زيادة كفاءتهم من خلال تشجيعهم على الفعاليات ذات الاستخدام المكثف لرأس المال .

إن تكتيف استخدام الأراضي في كل من النظامين الزراعيين في السهول منخفض نسبياً . لذا فإن الزيادة في التكتيف قد تؤدي إلى انعكاسات إيجابية على دخل المزارعين وخاصة فيما لو تم أخذ التكامل بين الإنتاج الحيواني والإنتاج النباتي بعين الاعتبار . ويمكن التشجيع على تحقيق الهدف الأخير من خلال إدخال المحاصيل العلفية في التراكيب المحصولية المترافق مع تطوير البيئة اللازمة لتحسين أسواق منتجات الثروة الحيوانية . ويمكن لكل من هذين التغيرين أن يحسنا إدارة التربة وخصوبتها .

وقد ساهمت الاستثمارات الحكومية وخاصة في قنوات الري في توزيع نظم الإنتاج دون الاستفادة الكاملة حتى الآن من إمكانات النظم الزراعية . ويشكل انخفاض كفاءة الري ومحدودية القدرة على استخدام القروض وخاصة لدى المزارعين الصغار أهم المعوقات أمام المزيد من التطوير . وسوف يؤدي التخلص من هذه المعوقات إلى زيادة التكتيف الزراعي والمحافظة على المياه مما يفوق بدوره إلى توفير فرص العمل لأعداد السكان المتزايدة .

النظم الزراعية في الجبال شبه الجافة والسهول الجنوبية (النظام الزراعي الخامس)

تغطي تلك النظم مساحة 1.1 مليون هكتار (6% من الإجمالي) حيث يقوم حوالي 115 000 حائز بزراعة 434 000 هكتار .

ويتميز النظام الزراعي الخامس بنسبة مرتفعة من تكامل الإنتاج مع السوق والقدرة الجيدة على الوصول إلى الأسواق الرئيسية في دمشق وكذلك بتاريخ قوي من التصدير إلى الدول المجاورة . وتسيطر على الزراعة فيه المحاصيل ذات التسويق الحر التي تزرع في ظروف الهطول المطري الجيد بشكل عام والتي يتم ردها في الغرب بعدد كبير من الآبار الخاصة . وتزرع المحاصيل التي تعتبر استراتيجية في 45% من المساحة المستثمرة . ويشكل التبغ المحصول الصناعي الوحيد الذي يزرع في هذا النظام وهو يشغل 0.4% من الأراضي المستثمرة . ويضم هذا النظام ثلث المساحة المزروعة بالحبوب (القمح والشعير) و 12% بالأشجار المثمرة و 55% بالمحاصيل الأخرى (والتي يشكل الحمص أهمها بنسبة 13%) . أما المجموعة الأخيرة (البقوليات والخضار الحقلية وغيرها) فهي تشكل أعلى حصة من أي من النظم الزراعية .

ويقل وسطي الحيازة عن الوسطي العام بنسبة الثلث (3.8 هكتار مقارنة بـ 5.8 هكتار) . وقد أدت عوامل الاستقرار الزراعي وعوامل السوق إلى التباين ضمن النظام الزراعي مما يسمح بالتمييز بين نظامين زراعيين تتمثل السمة الرئيسية لهما في طبيعة الأراضي والفوارق في توجهات الإنتاج بينما يتشابه فيهما وسطي الحيازة . وهذين النظامين الزراعيين هما النظام الزراعي الجبلي والنظام الزراعي في السهول البعلية والمروية ويتضمن التقرير الفردي التفاصيل الخاصة بهما .

استفاد النظام الزراعي الجبلي من استثمارات حكومية كبيرة بهدف تحقيق ملاءمة الأراضي الجبلية مناسبة لزراعة المحاصيل الدائمة (وخاصة التفاح الذي اكتسب أهمية كبيرة خلال العقد الماضي). وتسمح المساحة المتبقية بزراعة الحبوب الهامشية فقط. ويتحدد الدخل الزراعي بشكل أولي من خلال القدرة على الحصول على الأراضي المحسنة والنجاح في إدارة الزراعة وتسويق محاصيل الأشجار المثمرة. إن الاعتماد على الدخل غير المزرعي والفقر مرتفعان في المناطق الهامشية التي يهاجر منها الجيل الشاب حيث أن فرص الدخل غير الزراعي محدودة في تلك المنطقة. وتعتمد استراتيجيات تخفيف المخاطر على إمكانية تخفيض تباينات أسعار التفاح حيث تشكل القدرة على استخدام إمكانات التخزين مصدر قلق متزايد. ويشكل استصلاح المزيد من الأراضي لتحسين ظروف الزراعة رغبة يعبر عنها سكان المناطق الهامشية. ومع ذلك فإن مثل ذلك التوسع في استصلاح الأراضي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار إمكانات مناطق الاستقرار الزراعي في تلك المساحات وكذلك السياسات الاجتماعية البديلة. ويجب أن تحظى حماية التربة و منع الممارسات المؤدية إلى تدهور التربة باهتمام متزايد.

يمثل نظام السهول الزراعي نظاماً ديناميكياً و متكاملًا وخاصة على طول الطريق الدولي حيث تتركز زراعة الخضار الحقلية. وتتوجه الحيازات الأكبر باتجاه القمح (وتتوافق مع المحاصيل الدورية) نظراً لإمكانية التنبؤ بعوائدها بسبب نظام الأسعار. إن الاستثمار والتحديث أمران يتمتعان بالديناميكية وغالباً ما يرتبط المزارعون باتفاقات المراجعة لتخفيض تكاليف الإشراف على زراعة الخضار الحقلية. وكان تزايد عدد الآبار قوة دافعة متزايدة للسماح بمثل تلك التطورات يرفدها تزايد كفاءة استخدام المياه من خلال الري بالتنقيط الذي يتمتع بأعلى درجات التطور في هذا النظام الزراعي. ويشكل الاستثمار الخاص و كذلك الخروج من الزراعة مؤشراً على ديناميكية النظام الذي يشغل في نفس الوقت قدراً كبيراً من اليد العاملة المهاجرة من النظم الزراعية الأخرى.

ويشكل ارتفاع معدل استجرار المياه من الآبار العميقة أحد الأمور التنموية الهامة التي تساهم في انخفاض المناسيب المائية بالرغم من توسع الري بالتنقيط. ويمكن لزيادة مشاركة المجتمع المحلي في إدارة استخدامات المياه أن تساعد على زيادة الوعي وقبول إجراءات المحافظة على المياه. وتحتاج المعوقات القانونية والمؤسسية المترافقة مع محاولات تخفيف وسطي احتياج المحصول للمياه للمزيد من الدراسة. وتؤدي مشكلات التسويق نظراً لإشباع السوق من أصناف الخضار إلى ارتفاع عامل عدم الأمان. ويمكن للمزيد من التمايز في طلب السوق على أصناف وأنواع الخضار الجديدة إلى تخفيف المخاطر المترافقة مع ارتفاع درجة تخصص النظام في إنتاج عدد قليل من الخضار. ويجب أن يتمثل التدخل الحكومي الرئيسي في هذا المجال في السماح بحصول المزارعين على المعلومات والمستلزمات وضمان الإشراف الحكومي على نوعية المستلزمات والمنتجات.

النظم الزراعية الرعوية والزراعية – الرعوية (النظام الزراعي السادس)

تمثل هذه النظم ما يزيد على نصف مساحة سورية (10 مليون هكتار أي 55% من المساحة) مما يجعل هذا النظام أكبر النظم الزراعية من حيث المساحة. ويضم هذا النظام 1 مليون من السكان الذين يقومون بتربية القسم الأكبر من قطع الأغنام البالغ عدده أكثر من 15 مليون رأس. وتشكل المساحة القابلة للزراعة حوالي 10% و الأراضي المستثمرة

9% من النظام الزراعي (929 000) كانت نسبة المتروك للسبات منها تساوي 30% في سنة الهطول المطري المرتفع (2002).

تغطي النظم الزراعية القسم الأكبر من المساحة الواقعة في منطقتي الاستقرار الرابعة الخامسة حيث تتميز منطقة الاستقرار الرابعة بزراعة الحبوب التي تعاني من خطر فشل حصاد الحبوب .. ونظراً لاعتماد السكان الكبير على تربية الأغنام (والجمال في بعض الأحيان) فإن تكرار عدم توفر مراديد الحبوب يعتبر جزءاً من ظروف الزراعة الطبيعية في هذا النظام . ويحتوي النظام على بعض مناطق الزراعة المروية من الواحات والآبار وغالباً ما يكون ذلك في مساحات صغيرة .

وتتميز هذه المنطقة بكاملها بالتدخل الحكومي الكبير من حيث تطبيق سياسات استقرار السكان والتنظيم الاجتماعي (تشجيع تنظيم الجمعيات بين البدو) وتوفير الخدمات الاجتماعية والأعلاف المدعومة والتدخل في حقوق الرعي لدى المجموعات الاجتماعية التقليدية . ويشكل تحديد حدود الزراعة القانونية في البيئة الهشة ونظام التراخيص لإنشاء الآبار من السياسات الهامة التي تؤثر على تنمية النظم الزراعية .

وضمن المنطقة المذكورة أعلاه تشير تركيبة نظام المعيشة وبدائل التنمية وتدخلات السياسات إلى تحديد ثلاثة نظم زراعية اثنان منها محددان جغرافياً بينما نظم الزراعة البعلية تخضع للشروط الخاصة وللتباين في طبيعتها . ويشكل إنتاج المجترات الصغيرة (الأغنام على الأغلب) المصدر الرئيسي للدخل الزراعي والذي يتكامل في بعض مناطق النظام مع زراعة الشعير (والتي تستخدم لتوفير الأعلاف) . إن توفر بدائل إنتاج الشعير يحدد سمات النظام الزراعي الرعوي الموضح في الدراسة بينما تشكل القضايا المتعلقة باستخدام الأراضي الرعوية مسألة عامة في كامل منطقة النظام الزراعي السادس .

تسمح بنية النظام بزيادة حجم القطيع كاستراتيجية تطوير داخلية وذلك لزيادة رأس المال . وتوفر الأسواق إمكانية الحصول على المعلومات والمهارات اللازمة للتجاوب معها . وكأمر بديل فيمكن البحث عن عمل في الرعي أو العمالة المؤقتة ضمن أو خارج النظام . أما إمكانيات الحصول على الدخل من تصنيع الحليب فهي مستثمرة إلى حد بعيد وقد يتراجع الطلب عليها مستقبلاً .

وتركز برامج الدعم عادةً على الأعمال والحرف البدوية التقليدية ولكن تسويق هذه المواد يواجه عادةً بعض المعوقات ويعتمد على تطور السياحة . ويمكن الحصول على الدخل الإضافية من مشاركة البدو في قطاع السياحة ، إما من خلال توفير أماكن الإقامة أو تنفيذ الجولات السياحية للمناطق ذات المناظر الطبيعية . وحالياً يلاحظ وجود بعض التطورات الأولية ولكنها تقتصر على المناطق المحيطة بتدمر وهي تنظم بشكل كبير من قبل الفنادق . وهناك الكثير من الإمكانيات الإضافية غير المستغلة بالقرب من المناطق التاريخية الأخرى .

وقد أدت طبيعة هذا النظام البيئية الصعبة إلى وجود استراتيجيات عيش قادرة على التكيف مع الصعوبات البيئية . ويشكل تغير السياسات أحد مصادر الأزمات الإضافية المتوقعة . أما القبول بمؤشرات السياسات التي يجب أن تقود تطور النظام مثل إدارة الرعي أو قوانين استخدام المياه فسوف يظهر مع مرور الوقت . وتؤدي تغييرات السياسات

المتكررة إلى عدم الثقة بالمؤسسات وإجراءاتها وفي تلك الحالة تظهر قوة دافعة أخرى من الظروف البيئية وهي الاستنزاف السريع للفرص الجديدة دون الدخول في التزامات طويلة الأمد .

ويمكن أن يصبح مثل هذا السلوك أمراً ثابتاً فعندما تصبح استراتيجيات إدارة المراعي متمكنة في المجتمع فإنها تصبح قادرة على مواجهة الأزمات شريطة توفر المرونة الكافية في قرارات إدارة المراعي . ويمكن للنظام الزراعي الرعوي أن يساهم في الاستفادة من المساحات الرعوية فيما لو تمكنت ظروف المعيشة من مواجهة الأزمات التي يؤدي إليها الإطار الطبيعي والمؤسسي . وتشكل إدارة المراعي المحلية والمقبولة اجتماعياً مفتاح النجاح ، إلا أن سياسات المراعي لم تقدم دائماً الحافز الذي يشجع المجتمعات (التعاونيات أو أشكال التنظيم الاجتماعي التقليدية) على الاستفادة من تحسن إدارة المراعي .

توفر زراعة الشعير الهامشية المصدر الثاني للدخل في سنوات الهطول المطري الجيد حيث يكون الهطول المطري متدنياً جداً ولا يمكن الاعتماد عليه في تنفيذ استراتيجيات العيش التي تعتمد على المحاصيل ولايسمح إلا بالتكامل بين إنتاج الشعير وتربية الأغنام . وينطوي النظام على تكرار الرعي على المحاصيل بدلاً من الحبوب . ويحتل الدخل غير المزرعي و العمالة المؤقتة الأهمية في استراتيجية العيش . ولا يتعرض النظام الزراعي – الرعوي لقدر كبير من تدخلات السياسات إلا في حالات إنشاء الآبار وهو يعمل في ظل التسويق الحر لإنتاجه باستثناء وضع الحدود الإدارية القانونية للنظم البيئية في البادية .

يعتمد التصنيف الاجتماعي – الاقتصادي على حجم القطيع والقدرة على زراعة الشعير في ظل الظروف البيئية ذات المخاطر المرتفعة حيث أن فرص العمل غير المزرعي تقتصر على العمل في الرعي والعمالة الزراعية الموسمية في النظم الزراعية التي تعتمد على الزراعة . وقد أدت السنوات الجافة إلى انخفاض ملحوظ في إمكانيات الاستثمار لدى سكان هذا النظام نظراً لفشل المحاصيل وبيع الأغنام . وينفذ المستثمرون جزءاً من زراعة الشعير مقابل حصة من الإنتاج لتغطية مخاطر الإنتاج حيث لا يقدم مالكو الأراضي مستلزمات إضافية باستثناء الأرض . وفي القسم الغربي من هذا النظام فتؤدي تجربة الجفاف والانتقال للعمل في منطقة الحزام الأخضر إلى دخول زراعة الزيتون وتربية الدواجن كاستراتيجيات عيش بديلة للأسر القادرة على توفير الأموال اللازمة للاستثمار .

وتعتمد النظم الصغيرة للزراعة المروية على الآبار المرخصة في الواحة أو بالقرب من نهر الفرات . ويتم تطبيق محددات الزراعة لحماية المياه ولكن غالباً ما تشكل الأغنام مكوناً هاماً من مصادر العيش في هذا النظام . ويقوم المزارعون إلى الحد الممكن بزراعة المحاصيل الاستراتيجية مثل القطن والقمح التي تنتج مراديد مرتفعة . وليس هناك حدود واضحة لهذا النظام وهي تعتمد على تنفيذ القيود القانونية على نوع الزراعة وهو يحتوي جزئياً على مكونات النظم الزراعية المروية للنظام الزراعي الثالث .

وتتعلق السياسات المؤثرة على النظم الزراعية الرعوية والزراعية-الرغوية على التسويق و تسعير المستلزمات وإدارة الموارد . وقد أدى تغيير سياسات التصدير في عام 2000 إلى دعم الدخل من خلال الاستفادة من تفضيل دول الخليج للحم أغنام العواس والتي يمكن زيادتها فيما لو توافقت مع سياسات الأعلاف التي تشجع على زيادة عائد الرأس من

الأغنام ويوم الرعي في البادية . ويقوم المستثمرون من خارج النظام حالياً بتنفيذ القسم الأكبر من فعاليات التسمين . وسوف يؤدي دعم المربين التقليديين لتسمين الخراف الصغيرة إلى توفير دخل إضافي بالإضافة على تخفيض الضغط على المراعي . ويمكن لتعزيز دور التنظيم الاجتماعي التقليدي أو الجمعيات (وخاصة البنية القبلية المترافقة مع الانتماء إلى الجمعيات) إلى تشجيع الإدارة المستدامة لموارد الأعلاف . وسوف يمنع هذا الأمر خسارة مالكي القطعان المتوسطة لقطعانهم (أي مخزون رأس المال) في سنوات الجفاف . إن تطوير هذا الدور يتطلب التزاماً طويلاً من الدولة لتخفيف مخاوف الإدارات من إمكانية حدوث التدخل الخارجي العفوي في حالات الأزمة . كما يجب دراسة الإمكانيات الفنية لزراعة الأعلاف في أماكن الجريان المائي في البادية (الفيضات) بدلاً من زراعة الشعير . وبالإضافة إلى ذلك فيمكن دراسة تجربة التأمين المعتمد على المساحة ولكن يجب توخي الحذر في تنفيذ التعديل بطريقة مقبولة اجتماعياً . ويجب اتباع السياسات التي تسمح للمربين الصغار والمتوسطين بتعويض خسارتهم بما في ذلك استعادة حجم القطيع وتوفير رأس المال العامل للمنتجين في المناطق البعلية من النظام (لمنع استخدام الموارد على المدى الطويل من قبل المستثمرين الخارجيين) . وسوف يكون تطوير مصادر دخل إضافية بالإضافة إلى تربية الأغنام أمراً ضرورياً لرفع مستويات المعيشة لدى السكان المتزايدين ، إلا أن زيادة كفاءة استخدام الموارد وتوليد الدخل ضمن النظام الزراعي يمكن أن يشكل أمراً ضرورياً في تخفيض هذا الضغط .

مقارنة بين النظم الزراعية

تظهر النظم الزراعية في سورية درجة ملحوظة من التباين من حيث توجه الإنتاج ومن حيث الخصائص الاجتماعية – الاقتصادية للمنتجين النموذجيين . وتؤثر توجهات الإنتاج على مساهمة كل من النظم الزراعية في القطاعات الزراعية الفرعية في سورية والتي تختلف بشكل كبير أحياناً عن حجم النظام الزراعي . أما الظروف الاجتماعية الاقتصادية فهي تعكس نتيجة التباين الناجم عن الظروف الطبيعية والاجتماعية للسياسات والتغيرات المؤسسية . وتلخص هذه المقارنة الفوارق الزراعية والتخصص قبل عرض النتائج الرئيسية المتعلقة بالسياسات وذلك لدعم عملية تعديل تلك النظم الزراعية .

يوضح ملخص النظم الزراعية الستة في سورية الأهمية النسبية لمساهمتها في توفير الأغذية الرئيسية والمحاصيل الصناعية . ونظراً لحجم النظم الزراعية في السهول الشمالية والشمالية الشرقية تساهم بأكثر من نصف مساحة إنتاج القمح والقطن والعدس وبحصة كبيرة من الكثير من المحاصيل الأخرى. أما النظم الزراعية المتوسطة الحجم التي تعتمد على المحاصيل (النظام الزراعي الثاني والنظام الزراعي الرابع) فهي المساهم الرئيسي في مساحات المحاصيل التي تتخصص بها مثل التبغ والزيتون والكرز في حالة النظام الزراعي الثاني و اللوز والفسنق الحلبي المروي واللوز في حالة النظام الزراعي الرابع . وتمنح درجة التخصص العالية الأهمية للنظم الزراعية الصغيرة في إنتاج كميات كبيرة من تلك المحاصيل . ويساهم نظام الزراعة الساحلي المروي (النظام الزراعي الأول) بأكثر من 95% من منتجات البيوت البلاستيكية و 75% من إنتاج الحمضيات على المستوى الوطني بينما ينتج النظام الزراعي الصغير في الغاب (جزء من النظام الزراعي الرابع) من حوالي 0.8% من مساحته حوالي ثلث إنتاج الشوندر السكري على المستوى الوطني .

ومن ناحية النظم الزراعية فإن توافر الموارد النسبي لدى المنتجين يشكل الاعتبار الرئيسي حيث أنه يؤثر على توجه الإنتاج وإمكانيات التطوير وخاصة في إطار التزايد السكاني . وبناءً على الاستقرار الأخير والاستثمارات التي تمت في مجال تطوير الأراضي فقد أصبحت السهول الشمالية تتمتع بوجود أكبر مساحات المزارع (7.5 هكتار) وهي مساحات كبيرة حتى بعد استثناء المزارع الصغيرة في القسم المروي نظراً لتوزيع الأراضي بموجب قانون الإصلاح الزراعي . ويقع على الجانب الآخر من هذا المجال النظم الزراعي الساحلي (النظام الزراعي الأول) الذي يتمتع بالكثافة السكانية وحيث لا يتجاوز وسطي الحيازة المستثمرة 1.3 هكتار . إن التوفر الكبير للدخل من خارج المزرعة والعمل خارج قطاع الزراعة في النظام الزراعي الأول يجعل النظم الزراعية الأخرى أكثر حساسية من منظور الفقر . ويوفر نظام الزراعة في الغاب (في النظام الزراعي الرابع) إمكانيات قليلة للعمل غير الزراعي ويصل وسطي الحيازة إلى 2.1 هكتار فقط (بناءً على الإحصاءات ولكن الحيازة الفعلية أقل نظراً لتقسيم الأرض بشكل غير رسمي) . وتسود أحجام المزارع المشابهة أيضاً في النظم الزراعية الهضبية والجبلية (النظام الزراعي الثاني : 2 هكتار) والتي تقع في أراض صعبة وتزرع بنسبة كبيرة بالزيتون والكرز والنباتات الدائمة الأخرى مما يوفر فرص عمل منتجة . أما النظم الزراعية الرعوية والرعوية الزراعية فهي أكثر عرضة للضرر حيث أن رأس المال الرئيسي للحائزين يتكون من الثروة الحيوانية التي يمكن فقدها بسهولة في السنوات الجافة أو التي يجب بيعها بأسعار متدنية من أجل شراء الأعلاف .

وتنتج الكثير من النظم (باستثناء النظام الزراعي الأول) حصة كبيرة مما يسمى بالمحاصيل الاستراتيجية والتي يخضع الكثير منها لمراقبة عملية أقل مقارنة بما كان في الماضي . ومن حيث الحساسية لتعديل السياسات فإن أهم الحالات هي الاعتماد على المحاصيل الصناعية . ويصل الوسطي العام إلى 4.5% من الأرض المستثمرة ويتم تجاوزه في نظام زراعة الغاب (26%) وهو غائب في النظم الزراعية الساحلية والنظم الزراعية في الجبال والسهول الجنوبية (النظام الزراعي الثاني) .

إن تحديد خصائص النظم الزراعية من حيث جميع المحاصيل الفردية ليس ملائماً جداً لتحليل التعرض للخطر نتيجة للعدد الكبير من المحاصيل الذي تتم زراعته في الكثير من الدول . ومع ذلك فإن الاعتماد على أربعة مجموعات محاصيل رئيسية كان يستخدم عند نقطة الدخول للمناقشة (الحبوب – المحاصيل الصناعية – الأشجار المثمرة والمحاصيل الأخرى) .

وعلى مستوى النظم الزراعية الرئيسية يلاحظ أن النظام الزراعي الأول يعتمد بالشكل الأكبر على محاصيل الأشجار (80%) يليه النظام الزراعي الثاني (56%) . أما النظامين الزراعيين الرابع والخامس (16% و 12%) فهما يمثلان 13% من إجمالي المساحة المستثمرة والمزروعة بالأشجار على المستوى الوطني بينما لا تشكل تلك المحاصيل أهمية تذكر في النظام الزراعي الثالث . ويجب الإشارة إلى خصائص محاصيل الأشجار من ناحية إدارة المزرعة حيث أنها تتطلب استثماراً على المدى الطويل يحد من إمكانيات التعديل لدى المزارعين بشكل كبير . ومن بين محاصيل الأشجار يمثل الزيتون الحصة الأكبر في النظامين الزراعيين الثاني والرابع وهما يتميزان بقدر أقل من التفاوت السعري عما هو الحال في الفواكه واللوزيات التي تشغل النظم الزراعية الأخرى . وقد يؤدي تشجيع الدولة لزراعة الزيتون في النظم الزراعية الأخرى إلى الضغط السعري على المدى الطويل . أما الحمضيات التي تشغل النظام الزراعي الأول (وخاصة

النظام الزراعي الجنوبي) فهي تسمح ببعض التخزين على الأشجار بينما ينافس التفاح (في النظامين الزراعيين الخامس والثاني) على مكان التخزين المحدود بسبب تزايد الإنتاج .

توفر المحاصيل الصناعية (التبغ والشوندر السكري والقطن) ضمانة سعرية لذا فهي تحظى باهتمام المزارعين ولكن الزراعة كانت خاضعة للرقابة مقارنة بالمحاصيل الأخرى . ويصل وسطي المساحة المخصصة للمحاصيل الصناعية على المستوى الوطني إلى 4.3% بينما تشكل 6.5% من الأراضي المزروعة بالمحاصيل في النظام الزراعي الثالث الكبير و 4.3% من الأراضي المستثمرة في النظام الزراعي الرابع . ومع ذلك ونظراً للتخصص ضمن النظام الزراعي الرابع فإن المحاصيل الصناعية تزرع في 26% من مساحة النظام الزراعي في الغاب . إن هذه المحاصيل غير هامة نسبياً على المستوى العام للنظام الزراعي الثاني (2.9%) ولكنها هامة جداً في الأماكن الخاصة لزراعة التبغ بالقرب من معامل التصنيع بينما هي غائبة تقريباً في النظم الزراعية الأخرى .

تسيطر الحبوب على التراكيب المحصولية في القسم الأكبر من الأراضي المزروعة وهي تشكل أكثر من نصف الأراضي المستثمرة على المستوى الوطني (53%) ويحظى النظام الزراعي الثالث بأعلى حصة (70%) يليه النظام الزراعي الرابع (43%) والخامس (33%) . وتلائم الحبوب المزارع الكبيرة نظراً لإمكانية استخدام الآليات ولكن زراعة القمح التقليدية (باستخدام الحيوانات) لازالت توجد في مناطق إنتاج الحبوب الهامشية في النظام الزراعي الخامس . وتزداد حصة الشعير من محاصيل الحبوب بالتوازي مع زيادة خطورة الهطول المطري (في حال غياب الري) ويتم الرعي على قسم كبير من الشعير كجزء من استراتيجية العيش لدى مربي الأغنام . أما المخاطرة السعرية فهي ليست بالمسألة الكبيرة التي تواجه منتجي الحبوب بينما المخاطر المناخية فتشكل مشكلة كبيرة .

وتتضمن مجموعة المحاصيل الأخيرة المحاصيل التي يتم تسويقها بموجب إجراءات القطاع الخاص بما فيها البقوليات (الهامة في النظام الزراعي الثالث والنظام الزراعي الخامس) والخضار الحقلية (النظام الزراعي الأول والنظام الزراعي الخامس) . وتتميز المجموعة الأولى بالمخاطر المناخية بينما الثانية فهي منظمة عندما تعتمد على الري وتخضع لمخاطرة سعرية مرتفعة جداً ولكنها تحقق أرباحاً كبيرة للمنتجين الذي ينجحون في دخول الأسواق في اللحظة المناسبة (الأمر الذي يعتمد على متطلبات خدمة الدين وعوامل السيولة لدى الأسرة) .

ويسمح هذا العرض حسب مجموعات المحاصيل بالتمييز بين عوامل الحساسية وخاصة الحساسية للصدمات السعرية (من خلال الاعتماد الكبير على المحاصيل التي تخضع لتأرجح الأسعار) والمخاطر البيئية (الحساسية لموجات الجفاف) . وتشير المقارنة إلى أن أعلى نسبة للتعرض لتغيير السياسات في النظام الزراعي الثالث ترجع للاعتماد الكبير على القمح والقطن واعتماد المزارعين الفقراء على القطن والذي يتجاوزون المساحات المرخصة بموجب الخطة الزراعية . أما تغييرات السياسات فهي هامة في النظام الزراعي الرابع بينما تشير النظرة الأكثر دقة إلى أن نظام زراعة الغاب يتعرض بشكل أكبر لسياسات تغيير الأسعار وتعديلات الخطة الزراعية (حيث أن 25% من الأراضي المستثمرة يزرع بالمحاصيل الصناعية) . أما حساسية النظام الزراعي السادس لتغييرات السياسات فهي ذات طبيعة مختلفة حيث أن النظام لا يتأثر بالرقابة السعرية المباشرة على المنتجات . وقد أثرت قرارات السياسات على قرارات استخدام الموارد الناتجة عن الرغبة في حماية البيئة . وقد كان مجال التدخل الأول يتمثل في حظر زراعة سهول الفيضانات أو البادية

نفسها . أما التدخل الثاني فيتعلق بالقيود المفروضة على استخدام المياه من الآبار لري المحاصيل والتي يدرس موضوع منح الاستثناءات فيها . ويتم دعم السكان الذي يعيشون في البيئة المعرضة للخطر من خلال إنشاء المحميات الرعوية وتقديم الأعلاف المدعومة . ومع ذلك فإن خضوع هذا الدعم لرقابة المؤسسات البعيدة عن التنظيم البدوي أضاف المزيد إلى عدم الأمان في النظام . وقد رفعت قرارات السياسات السابقة بشأن استخدام مساحات الرعي ودور الجمعيات إلى خلق المخاوف المتعلقة باستقرار قرارات السياسات . إن سياسات البادية تعتبر محايدة من الناحية النظرية أي أن المزارعين الفقراء يحصلون على نفس المكاسب للرأس الواحد التي يحصل عليها المربون الكبار . أما المعلومات غير المتناسقة حول الأسواق والحصول على القروض تجعل المربين الميسورين في النظام أقل حساسية وأكثر قدرة للتكيف مع مخاطر النظام .

ويؤدي الاعتماد الكبير على المحاصيل التي يتم تسويقها بموجب إجراءات القطاع الخاص وخاصة المحاصيل ذات الطبيعة القابلة للتلف والموسمية تعرض المزارعين لقدر كبير من فرص الربح كما أنها تزيد من حساسيتهم للصدمات السعرية . وينطبق هذا على النظام الزراعي الأول و بشكل أكبر على المنطقة الجنوبية التي تسيطر عليها البيوت البلاستيكية . أما خسائر رأس المال الناجمة عن سنوات الجفاف أو عدم القدرة على إدارة المبيعات فتشكل أهم العوامل التي تمنع الحائزين الصغار ضمن النظام من الاستمرار في الزراعة في جميع المواسم . أما المزارعين الناجحين هناك وفي السهول الجنوبية من النظام الزراعي الخامس يكونون مستعدين بشكل جيد لتحقيق الأرباح الكبيرة وخاصة عندما يترافق العمل مع إدارة المحصول الجيدة والمعرفة بتسويق المنتج. ويؤكد التطور الكبير في توفر الفواكه والخضار خلال العقد الماضي على هذا النجاح .

وتزداد المخاطر المناخية بشكل عام من الغرب إلى الشرق مما يجعل النظميين الزراعيين الأول والثاني الأقل عرضة لهذه المخاطر . ومن الواضح أن النظام الزراعي السادس هو الأكثر عرضة للخطر نظراً لاعتماده المباشر على المراعي . ومرة ثانية ضمن النظام الزراعي السادس فإن مالكي القطعان غير المهاجرين (المؤلفين من المالكين الفقراء) يتمتعون بالقدرة الأقل من المرونة في الهجرة إلى مناطق أخرى مقارنةً بالمالكين الأكبر . وفي حالة الجفاف يخسر هؤلاء المربون القسم الأكبر من رأس مالهم حيث أنهم يفتقرون للموارد اللازمة لشراء الأعلاف بأسعار مرتفعة كما أن صغر حجم القطيع يجعل من الهجرة أمراً غير اقتصادي . وضمن النظام الزراعي الثالث فإن نظام الزراعة المروي (حوض الفرات وروافده) أقل عرضة للمخاطر المناخية من المساحات البعلية حيث يتم تجنب آثار نقص المياه من خلال الري . وعملياً وبالرغم من ذلك فلا يمكن القول بأن جميع نظم الري تتمتع بالمرونة أمام تباين ظروف الهطول المطري وفي حوض الخابور على وجه الخصوص تنتقل آثار سنوات الجفاف من خلال نظم الري إلى انخفاض كميات المياه المتوفرة . ويؤثر عدم توفر مياه الري على الأسر الزراعية بشكل متباين بناءً على وضعها في الخطة بينما يخسر المربعون إمكانية الدخول ضمن اتفاقات الزراعة . وتزيد المخاطر المناخية والمخاطر السعرية بعضها البعض بشكل جزئي فعندما يتم الإعلان عن الخطة الزراعية ("الخطة المروية أو البعلية ضمن شبكة الري) بشكل متأخر نظراً لعدم تأكد واضعي الخطط أنفسهم من قدرتهم على توفير المياه لشبكات الري . وبشكل طبيعي فإن مستوى التعرض للخسارة في الزراعة البعلية أكبر سواءً أكان ذلك في زراعة الشعير البعلية في نظم الزراعة الزراعية - الرعوية (في النظام الزراعي السادس) أو في نظم الزراعة المختلطة (النظام الزراعي الثالث) . كما أن الوصول إلى مصادر المياه التكميلية

مثل الأبار يرتبط مع التصنيف الاجتماعي – الاقتصادي ومالكي الأبار العميقة الذي ينخفض احتمال تعرضهم لضرر كبير . وغالباً ماتخسر الأسر الفقيرة ليس فقط محصولهم في الجفاف وإنما إمكانيات العمل الموسمي أيضاً والتي تتمثل في جني القطن أو المحاصيل الأخرى .

ويركز استعراض الحساسيات هذا بشكل أولي على الانعكاسات قصيرة الأجل . وتخضع نظم النباتات الدائمة لمخاطر سعرية خاصة في الحالات التي ينخفض فيها السعر على المدى الطويل وعندما لايترافق تزايد العرض مع تزايد الطلب . ويظهر أن بعض أنواع الحمضيات في تراجع (نظراً للتوسع الخاص من تبني الاستراتيجيات الناجحة) وهو أمر قد يطرأ على التفاح والزيتون أيضاً في المستقبل نظراً للتشجيع الحكومي على التوسع في المساحات المزروعة . ومن المهم فتح الأسواق لتصريف هذا الإنتاج من أجل تجنب الانعكاسات السلبية على استثمارات المزارعين حيث أن انخفاض الهوامش الربحية يمكن أن يلحق الضرر بالمنتجين الفقراء بالشكل الأكبر .

وبالإضافة إلى الظروف الطبيعية فإن هناك العديد من الأمور الأخرى التي تؤثر على الهيكل الحالي وإمكانيات التنمية في النظام الزراعي .

وقد شكلت ملكية الأراضي كمصدر زراعي رئيسي نقطة الاهتمام الحكومي الرئيسية في سورية كما أدى اعتبارات العدالة الاجتماعية إلى تطبيق نظام الإصلاح الزراعي في الستينات . ومع ذلك فإن تزايد عدد السكان وتقسيم الأراضي يتطلب اهتماماً متزايداً بدور تشتت الحيازة عند مناقشة النظم الزراعية في سورية . وقد تم تحقيق الإصلاح الزراعي من خلال إعادة توزيع الحيازات الكبيرة الخاصة وكذلك توزيع أراضي مزارع الدولة بشكل جزئي بعد إنفاق الاستثمارات الحكومية الكبيرة في استصلاح الأراضي . ولم يتم تنفيذ دراسة منتظمة على حيازات الأراضي كجزء من الدراسة الحالية ولكن المحددات القانونية لمالكي مثل تلك الأراضي كانت تظهر باستمرار . وبمقارنة حصة الأراضي الزراعية التي تخضع لمحددات قانون الإصلاح الزراعي يبدو واضحاً أن نظام زراعة الغاب (النظام الزراعي الرابع) والنظام الزراعي المروي في السهول الشمالية الشرقية (النظام الزراعي الثالث) يضمن القسم الأكبر من أراضي الإصلاح الزراعي .

وتتباين النظم الزراعية من خلال سيادة زراعة المالكين الغائبين والعاملين دون تفرغ في الزراعة حيث يبتعد الكثير من الحائزين عن أراضيهم ويعيشون في مراكز المدن وخاصة في السهول البعلية من النظام الزراعي الثالث ويزورون أراضيهم للإشراف على العمليات الزراعية الممكنة بشكل كبير والتي تزرع بالقمح بشكل رئيسي . وفي نفس الوقت تترافق هذه الظاهرة مع الحيازات التي يقوم مالكوها بإجراءات المراجعة من أجل تخفيض تكاليف الإشراف . ويتمتع هذا الأمر بالأهمية الكبرى في الأقسام المروية من النظام الزراعي الثالث و في سهول النظام الزراعي الخامس بينما هو أقل أهمية في أقسام نظم الزراعة السهلية في النظام الزراعي الرابع . وفي العديد من النظم الزراعية المعتمدة على الأشجار لاتوفر الحيازات الصغيرة اليد العاملة الكافية للعمل بتفرغ في المزرعة مما يؤدي إلى الغياب الموسمي عن المزارع في النظام الزراعي الثاني و جبال النظام الزراعي الخامس . وتسعى سياسات علاقات الأراضي مثل قانون العلاقات الزراعية إلى حماية المزارعين ولكنها في نفس الوقت تخفض من اهتمام مالكي الأراضي بالعمل من خلال التزامات أطول التي يمكن أن تؤثر على حقوق الملكية لديهم .

ويسعى الأفراد الفقراء وغير الحائزين للحصول على فرص عمل ضمن نظمهم الزراعية وينتقلون إلى النظم الزراعية التي يعرف أنها بحاجة للعمالة المؤقتة في مواسم معينة . وتتطوي مراجعة توفير فرص العمل في النظم الزراعية دراسة إمكانات توفير فرص العمل المنتج للعمالة العائلية وكذلك قدرة النظام على استيعاب العمالة المؤقتة (التي تكون عادة من الفقراء أو غير الحائزين) بشكل موسمي . وبالإضافة إلى عمل الحائزين في أراضيهم فإن الدخل الزراعي المؤقت ضمن النظام يشكل سمة قائمة وهامة لمصادر الدخل في جميع النظم الزراعية التي تمت الإشارة إليها .

تتدفق العمالة الزراعية الموسمية إلى مناطق الزراعة التي تتطلب اليد العاملة مثل القطن أو الشوندر السكري وكذلك إلى مناطق زراعة الخضار الحقلية . ومن أهم النظم التي تحصل على هذا النوع من العمالة النظام الزراعي الثالث (وخاصة النظام المروي) والنظام الزراعي الخامس والنظام الزراعي الأول بينما المساحات التي يهاجر منها المزارعون فهي نظام الزراعة الزراعي - الرعوي في النظامين الزراعيين السادس والرابع (وخاصة الغاب) وكذلك نظام الزراعة الثاني . وتهاجر الأسر الفقيرة ضمن نظام ما للبحث عن فرص العمل التي لا تتطلب المهارة (وخاصة التي تعمل في الجني) بينما تجتذب فرص العمل الماهر التي تحصل على أجور أفضل مثل تقليم الأشجار أنماط الأسر المتوسطة . ويؤدي التزايد السكاني وتوفر اليد العاملة ضمن النظم (وتناقص وسطي الحيازة مع مرور الوقت) إلى زيادة الاعتماد على العمالة من داخل النظام مما يظهر أنه يؤثر على إمكانات العمل لدى المزارعين الفقراء من النظام الزراعي - الرعوي في النظام الزراعي الخامس في النظام الزراعي الثالث (وخاصة القسم المروي). كما يوجد اتجاه مشابه نحو العمالة المؤقتة المحلية في النظام الزراعي الأول . وتفضل الأسر الزراعية الفقيرة من ضمن النظام الزراعي الثالث لجني القطن حيث أنها تتمتع بخبرة أكبر في هذه العملية . وتجذب السهول المروية في النظام الزراعي الخامس العمالة المؤقتة لزراعة الخضار الحقلية ولكنها أيضاً تجتذب العمالة المهاجرة إلى حد كبير من خلال إجراءات المراجعة . ويأتي هؤلاء العمل على سبيل المثال من النظام الزراعي الثاني والنظام الزراعي الرابع وتستكمل هذه العقود من خلال الهجرة للعمل غير الزراعي . ومع تزايد توفر اليد العاملة واستخدام العمالة الداخلية ضمن النظام فإن القدرة على استيعاب فائض اليد العاملة بين النظم الزراعية قد تتخفف مما سيؤدي إلى الضغط على أسواق اليد العاملة . وقد حدث هذا الأمر في القسم المروي من النظام الزراعي الثالث حيث تتدفق اليد العاملة ضمن النظام بشكل أكثر أهمية الآن عما كان عليه في السابق .

تظهر الاعتبارات البيئية بشكل أوضح في جميع النظم الزراعية وهي بشكل أساسي تتعلق بتوفر المياه وقد تكون ملحوظة بشكل أقل في النظامين الزراعيين الأول والثاني . وتوسع السياسات إلى الحد من حفر الآبار الجديدة في الطبقات المائية المستنزفة ولكن تطبيق تلك السياسات بشكل فعلي يشكل مشكلة جزئية . ويجب إيلاء الاهتمام الأكبر لدور استخدام المياه أو رسوم الخدمة لإدارة الطلب وذلك من أجل زيادة كفاءة استخدام المياه . وقد كانت جهود تطوير نظم الري التقليدية وتحويلها إلى نظم حديثة أكثر نجاحاً في النظام الزراعي الخامس منها في أي نظام زراعي آخر وخاصة في النظام الزراعي الثالث ويرجع ذلك بشكل جزئي إلى المشكلات الفنية التي لم يتم حلها بعد . ويستحق إدارة دور المياه السطحية الناجمة عن الأمطار اهتماماً أكبر وكذلك الأمر بالنسبة لإنتاج الأعلاف . ويرتبط نجاح إدارة خصوبة التربة وخاصة في ظروف الزراعة البعلية بشكل كبير بإدارة المياه وكذلك بتوفر القروض .

ومن الاعتبارات البيئية الخاصة بزراعة الخضار وخاصة في البيوت البلاستيكية استخدام المبيدات الحشرية حيث أن كثافة الرش لم تدرس بشكل خاص ولكن التسهيلات الحكومية تبدو غير متطورة بما فيه الكفاية للتحليل وتحديد أفضل فترة انتظار قبل الاستهلاك بعد استخدام المبيدات وكذلك المخاطر التي تتعرض لها الموارد المائية الجوفية . ويعتبر استخدام المبيدات على القطن أقل بكثير من الكثير من الدول الأخرى وهو يوفر فرصة الحصول على سعر أفضل إذا ماتم استخدامه في التسويق . ويجب أن يتم تعزيز دور الدولة في مراقبة نوعية المنتجات المباعة وذلك لمصلحة المزارعين والمستهلكين . ويجب أن يتم تقدير متطلبات التدريب والترخيص لتجار الكيماويات الزراعية من هذا المنظور وكذلك الأمر بالنسبة للمنتجين من أجل ضمان التعامل بشكل آمن و كفاء مع آليات الرش .

ومن أهم الاعتبارات لزيادة مرونة إدارة المزرعة في سورية الحصول على القروض الموسمية والقروض طويلة الأجل . وعلى وجه الخصوص في النظم الزراعية التي تأثرت بشكل كبير بموجة الجفاف الحالية وتعرضت لخسائر موجوداتها مثل النظام الزراعي السادس و جزء من النظام الزراعي الثالث فإن هناك حاجة لوضع آليات منح هؤلاء المزارعين القدرة على الحصول على تمويل جديد للمحصول . وإلا فسوف يواجه المنتجون الهامشيون صعوبات كبيرة في تجنب مصادر القروض البديلة الأكثر تكلفة . وتتضمن الإجراءات المتبعة لضمان القروض من خلال نظام الجمعيات التعاونية عنصر الرقابة الاجتماعية اللامركزية لتسديد القروض ولكنه غير فعال بشكل كامل حالياً ويجب أن يتم تطويره.

وتتطلب السياسات المطبقة على تسجيل الأراضي ونقل ملكية أراضي الإصلاح الزراعي الاهتمام العاجل . فإن الانتقال من المستفيدين الأصليين من الإصلاح الزراعي إلى الجيل التالي قد بدأت وسوف تؤدي إلى تزايد في الانعكاسات السلبية التي يواجهها الحائزون الذين لا يحملون وثائق تحمل الملكية في المستقبل القريب . وفي ظل الصعوبات العملية التي تواجه الحصول على القروض باستخدام ضمانات تلك الأراضي يسعى قسم من المزارعين إلى التوصل إلى حل غير رسمي ينطوي على البيع غير القانوني وتوزيع الأراضي بين عدد من الأسر الشابة . إن هذا المنهج غير كفاء وهو يحمل مخاطر تؤدي إلى ضعف موقف الأسر الصغيرة التفاوضي وبالتالي فهم يواجهون إجراءات الحصول على القروض البديلة والتي عادةً ما تكون أكثر تكلفة . وفي بعض النظم الزراعية يصبح حجم الحيازة صغيراً جداً مما يوجب دراسة الانعكاسات الاجتماعية الناتجة عن القدرة على بيع الحيازة الناتجة .

وقد أدى التحول التدريجي باتجاه التخطيط التأشيرى إلى اللامركزية والمرونة في قرارات الإنتاج . وتعمل الخطة الزراعية للمحاصيل غير الاستراتيجية عمل نقطة التوجيه لتحقيق الوضع المرغوب فيه باستثناء المحاصيل المروية من الآبار والتي تتعرض لسياسات المحافظة على المياه . أما المحاصيل الصناعية فهي تخضع للرقابة الصارمة على المساحات وهو أمر ضروري لاحتواء الانعكاسات الكبيرة على الموازنة ولمواجهة متطلبات التصنيع أو أهداف التصدير . كما أن سياسات وإجراءات التأثير على المساحات المزروعة وتسليم المنتج في الوقت المحدد مكلفة ومعقدة وغير شفافة في بعض الأحيان من ناحية التطبيق . ومن المجالات الهامة أيضاً الإجراءات اللازمة لتقدير المراديد ومواعيد تسليم الشحنات (الشوندر السكري) وآليات التسليم التي لا تتمتع بالكفاءة مما يؤدي إلى طول فترات الانتظار وترتب التكاليف الإضافية . كما أن إجراءات تصنيف المحاصيل الصناعية ضرورية لضمان نوعية المنتج المسلم كما قد يكون هناك حاجة للرقابة على المساحة طالما أن المحاصيل تبقى مرغوبة بالنسبة للكثير من المزارعين وأن الإنتاج

يتجاوز احتياجات معامل التصنيع (مما لا يتطلب رأياً حول الكفاءة الاقتصادية للسلسلة السلعية بحد ذاتها!) . ومع ذلك فمن وجهة النظر الاجتماعية فإن عدم كفاءة المنتجين تؤدي إلى حصول المنتجين الكبار على الفائدة الأكبر مقارنة بالهائزين الصغار والتي تعوض بشكل جزئي على المستوى المحلي في السماح لهؤلاء الهائزين الصغار بتجاوز المساحات المرخصة دون التعرض للعقوبات . وفي نفس الوقت فإن الأهمية النقدية للعملية الإدارية لتحديد فئات المنتج (مثل شهادات المنشأ) تصبح جزءاً من عملية التفاوض بين الموظفين والمزارعين . ويمكن أن تطرأ بعض الممارسات غير القانونية نظراً لمعوقات السيولة الكبيرة التي يواجهها المزارعون عند تأخر الدفعات من المؤسسات الحكومية .

ونظراً لأن الوحدة الإرشادية هي أداة نظام المساندة الزراعية والتي تتمتع بالاتصال الأكثر انتظاماً ومباشرةً مع المجتمع الزراعي ، فهي تعمل بشكل كبير على جمع المعلومات المحلية ونقل القرارات الزراعية من الجهات الإدارية الأعلى . وتشكل الفعاليات اللازمة للتخطيط وجمع المعلومات والإشراف على الخطة الزراعية أهم مهام الوحدات الإرشادية وأكثرها استهلاكاً للوقت وخاصة في نظم الزراعة التي تنتج المحاصيل الصناعية . لذا فإن تقديم المشورة الزراعية من خلال توفير المعلومات حول ممارسات الزراعة الحديثة والعمل كشريك نشيط للمزارعين في حل المشكلات العملية يحظى باهتمام أقل . وبالإضافة إلى عامل الوقت فإن دور الإرشاد كجهة مسؤولة عن تنفيذ الخطة يقلل من أهمية المعلومات التي يقدمها المزارعون للوحدات الإرشادية . كما أن العلاقات بين الأبحاث والإرشاد ضعيفة نسبياً في الوقت الحالي ويمكن أن يستفيد التوصل إلى الحلول الفنية من القدرة الأفضل على الحصول على معلومات ونتائج الأبحاث الدولية ، مما يمكن أن يعزز قدرة النظم الإرشادية على تحقيق فوائد أكبر .

مقدمة

لازال القطاع الزراعي يلعب دوراً هاماً في اقتصاد الجمهورية العربية السورية من حيث تأمين فرص العمل ومساهمته في إجمالي الناتج المحلي حيث أنه يشكل 25-30% من كل منهما . تواجه استراتيجية التنمية الزراعية العديد من المعوقات كمحدودية الموارد الطبيعية وضعف الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الزراعي ومنافسة المنتجات الخارجية للمنتجات المحلية نتيجة سياسات الدعم الخارجية وإمكانية تحقيق المواصفة المطلوبة .

وبما أنه يتوجب على الزراعة أن توفر حصة هامة من الدخل لجزء كبير من السكان ، فإن كفاءة استخدام رأس المال والموارد الطبيعية العامة تشكل قلقاً متزايداً . وقد تم إجراء العديد من التعديلات على السياسات الزراعية بهدف التمكن من المنافسة في الأسواق العالمية والاستفادة من التكامل المتزايد في الأسواق . كما يتم التركيز على الاستثمار المرشد للموارد الطبيعية وخاصة الموارد المحدودة للمياه من خلال تطوير أساليب الري وتوفير مستلزماتها ورفع كفاءة استخدام القوة العاملة في المجال الزراعي .

وتعرض الوثيقة نتائج العمل الميداني المكثف الذي نفذته ستة من عناصر فريق العمل في المركز الوطني للسياسات الزراعية تحت إشراف الخبير الدولي وذلك من خلال ثلاث مراحل . اعتمدت الأولى على الأدبيات والإحصاءات والتشاور مع الخبراء الوطنيين حيث تم تحديد النظم الزراعية في سورية ورسم الحدود التقريبية واختيار مواقع العمل الميداني للدراسة . وفي الخطوة الثانية تم تحديد الأنماط المختلفة للأسر الزراعية ضمن كل نظام مزرعي لتمثل مجموعات المنتجين النموذجية الهامة لوضع السياسات . أما في الخطوة الثالثة فقد تم توصيف الخصائص العامة للأسر الزراعية وتحديد البنية الاقتصادية للمزرعة (أنماط المعيشة) وأداء كل نمط من أنماط تلك الأسر . وقد سمحت هذه التوليفة بين الطرق بالتقييم النوعي للانعكاسات المحتملة لتغيرات السياسات على مستوى الأسرة الزراعية . وتسمح الدراسة من خلال استخدام المعلومات المتعلقة بتوزيع الأسر الزراعية بين مناطق النظم الزراعية بتقدير الأثر الإجمالي لتغيرات السياسات ضمن المجتمع ، وخاصة على المستوى المناطقي أو على مجموعات اجتماعية-اقتصادية معينة .

الفصل الأول - التطورات الأخيرة في القطاع الزراعي والسياسات الزراعية

تضم الجمهورية العربية السورية جزءاً هاماً من المجتمعات الزراعية الحديثة . وقد شهد تعبير الزراعة في تلك المنطقة تعديلات كبيرة على مر العصور حتى في بداية القرن الحادي والعشرين . ويلعب القطاع الزراعي دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني وكذلك في توفير فرص العمل ضمن المجتمعات الحديثة .

ومن أجل ضمان المساهمة الإيجابية للزراعة في تحقيق الأهداف الوطنية فقد حظيت المناطق الريفية والقطاع الزراعي باهتمام كبير من قبل صانعي القرار خلال العقود الماضية . وقد تمت صياغة سياسات كثيرة لتقديم الدعم للمحاصيل الاستراتيجية من خلال الآليات السعرية واستثمارات البنية التحتية في المنطق الريفية (الطرق والري واستصلاح الأراضي) وكذلك من خلال قوانين العلاقات الزراعية والإصلاح الزراعي التي استخدمت كأدوات للحصول على بنية إنتاجية تتوافق مع أداء السياسات . وفي نفس الوقت فقد واجه القطاع الزراعي والمجتمع الزراعي سلسلة من التطورات تضم تزايد التعرض لقوى السوق العالمية بالإضافة إلى بعض الأمور الأخرى .

وتعمل الزراعة في نفس الوقت تحت ظروف تقلبات الهطول المطري الكبيرة باستثناء المناطق الساحلية والشمال الشرقي . وبالتالي فإن ثلث المساحة الإجمالية (18.5 مليون هكتار) تعبر أرضاً قابلة للزراعة (بما فيها مساحة الغابات) ، أما القسم المتبقي فهو يشكل المراعي (البادية) . وبناءً على التوزيع المتساوي تقريباً للسكان بين المناطق الريفية والحضرية فإن وسطي الكثافة السكانية الريفية يساوي تقريباً 1.15 نسمة في الهكتار الواحد من الأرض الزراعية .

وخلال العقود الماضية كان التوجه نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي ناجحاً بشكل ملحوظ حيث كان هناك توافق بين زيادة الإنتاج الغذائي وزيادة السكان السريعة مما أدى إلى انخفاض الاعتماد على استيراد المواد الغذائية الرئيسية . وقد تشكلت البنية الإنتاجية للقطاع الزراعي من خلال احتياجات الإنتاج الغذائي التي ترافقت مع توجه الدولة لتوفير المواد الخام لقطاع التصنيع الزراعي .

ومع ذلك ومع معدل النمو السكاني الذي يساوي 2.45% فلا يزال سكان سورية يتزايدون بمقدار 400 000 نسمة سنوياً تقريباً مما سيستمر بالضغط على الموارد الزراعية بالرغم من الانخفاض البطئ لمعدل الزيادة . وحتى وقت قريب كان السكان يتوزعون بشكل متساو بين الريف والمدينة ويقدر اعتماد نصف السكان تقريباً إلى درجة كبيرة على الفعاليات المستندة إلى الزراعة ، بينما تتزايد عدم قدرة القطاع العام على استيعاب المزيد من العاملين . وبالتالي فإن القطاع الخاص غير الزراعي سوف يتشارك مع القطاع الزراعي في تحمل مسؤولية كبيرة في توفير فرص العمل .

ومع ذلك فإن النمو البطئ للقطاع غير الزراعي قد جعل الزراعة القوة الدافعة الثانية للاقتصاد الوطني وذلك تحت مظلة الدعم المحلي والاستثمارات الحكومية والحماية من المنافسة العالمية .

ومع ذلك فقد أدت اتجاهات تناقص حجم المزرعة ومحدودية الموارد الطبيعية (وخاصة المياه اللازمة للتوسع في المساحات المروية) في القطاع الزراعي وتكاليف دعم الزراعة إلى تزايد صعوبات متابعة تنفيذ السياسات السابقة على المدى الطويل . ويوفر تحقيق الدخل من خلال التخصص وتزايد الاعتماد على التجارة الخارجية فرصاً لدخول أسواق زراعية جديدة والسماح بتحقيق نمو أقوى للاقتصاد غير الزراعي في نفس الوقت .

اعتمد الاقتصاد السوري في العقود الأربعة الماضية على التخطيط المركزي الذي تحول بشكل تدريجي من إعداد الخطط الخمسية بشكل رسمي إلى التخطيط التأشيرى ابتداءً من الخطة الخمسية السادسة (1986-1990) . وهكذا أصبحت الخطط السنوية تلعب دور الوثائق التأشيرية المرجعية والتي أصبح إعدادها يتم بشكل تشاركي ولا مركزي . وبالتالي فقد تم إفساح المجال بشكل متزايد للإنتاج والفعاليات التجارية في القطاع الخاص ضمن إطار التنسيق الحكومي لتوزيع الموارد .

وتسعى السياسات الزراعية في سورية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في نفس الوقت . ففي حالة المحاصيل الغذائية تضم تلك السياسات التركيز على التشجيع على إنتاج الغذاء لتحقيق الاكتفاء الغذائي المتزايد من المواد الغذائية الرئيسية كأحد طرق تحقيق الأمن الغذائي . وفي نفس الوقت تسعى تلك السياسات إلى دعم المجتمع الزراعي من خلال تحديد الأسعار الثابتة . وفي حالة المحاصيل الصناعية (الشوندر السكري والقطن) فإن هناك أيضاً هدف ضمان توفير كميات كافية لمعامل التصنيع وتعزيز الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات (القطن) وتخفيض الواردات (الشوندر السكري) .

وقد تم توجيه الأهداف التقليدية للسياسات الزراعية باتجاه الاستخدام الكامل للموارد الطبيعية والموارد البشرية وضمان توفير الكميات الكافية للأمن الغذائي والتصنيع الزراعي والتصدير . وقد تطورت تلك السياسات خلال السنوات الخمسة عشر الماضية من سياسات الاكتفاء الذاتي إلى الاعتماد الأوسع على الذات بناءً على الاعتراف بالدور الهام للقدرة التنافسية لتسويق المواد الخام والمصنعة في الأسواق العالمية . وتعكس السياسات المعلنة في نفس الوقت اهتماماً متزايداً بالمعوقات البيئية للإنتاج وخاصة الحاجة للاستخدام الكفء للموارد الطبيعية النادرة بما فيها الأرض والمياه .

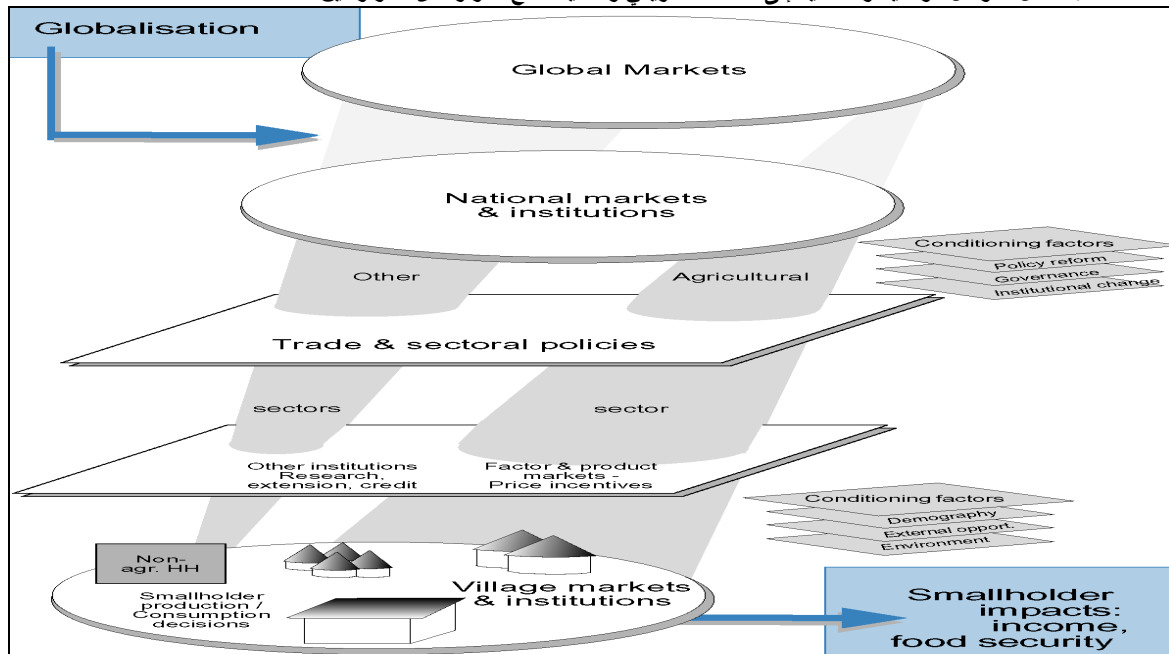
سوف يتعرض القطاع الزراعي في سورية لعدد من التحديات في المستقبل مثل التحول الكبير إلى الحياة المدنية والتزايد السكاني وتغير العادات الاستهلاكية (مثل تحول الطلب من الدهون الحيوانية إلى النباتية وزيادة الطلب على الأغذية المصنعة) والعوامل الخارجية مثل زيادة التعرض لتطورات الاقتصاد العالمي . وسوف تتطلب تلك التحديات قيام المزارعين بتطوير نوعية وكمية إنتاجهم تماشياً مع المواصفات العالمية والإقليمية للمواد الغذائية لدى الشركاء التجاريين المحتملين . وسوف يتطلب هذا الأمر إضافة إلى معالجة مشكلة نقص المياه وتراجع نوعية التربة والمراعي جهوداً إضافية حيث سيتوجب على نظام الدعم الزراعي تقديم التوجيه والمساعدة للمزارعين . كما ستتعرض إيرادات

المزارعين للخطر نتيجة لمحدودية حجم القسم الأكبر من المزارع وزيادة منافسة الواردات التي ستتحدى أيضاً الصناعات الزراعية المحلية .

ومن أجل دعم عملية صنع القرار عند هذا المنعطف الذي تشهده الزراعة السورية ، فقد قام المركز الوطني للسياسات الزراعية خلال السنوات الماضية بتنفيذ مجموعة من الدراسات الخاصة لتوثيق تغيرات السياسات والاتجاهات القطاعية والاستجابات لتغيرات السياسات تلك . وتغطي هذه الدراسات تحليل المخاطر وحماية الإنجازات الاجتماعية الموروثة من الماضي . وقد تم تلخيص معظم تلك الدراسات من قبل الخبراء المساهمين في إنجازها وتجميعها في كتاب واحد بعنوان "الزراعة السورية على مفترق الطرق" (فيوريللو وفيركيل 2003) . وهو يشمل دراسة ما يسمى بالمحاصيل الاستراتيجية (ويستليك 2003ب) وقطاع الزيتون التي تشمل زيت الزيتون (ماليفولتي 2003) و قطاع الحمضيات الذي يؤثر على اقتصاد النظام الزراعي الساحلي بشكل كبير (ويستليك 2003أ) وقطاع الثروة الحيوانية (فيركيل و كومينز 2003) والتسويق الزراعي (راما 2003) . وسلسلة مختلفة من الدراسات حول السياسات تضم السياسات الضريبية (فيرهايم 2003) والسياسات المؤثرة على إدارة التربة والمراعي (إدوارد جونز 2003) واستعمالات مياه الري (فاريلا أورتيغا و ساغاردوي 2003) ودراستي المستلزمات والقروض الزراعية (بارتاساراتي 2003أ و بارتاساراتي 2003ب) .

ويؤدي تزايد انفتاح القطاع الزراعي على الأسواق العالمية إلى توفير فرص جديدة للمزارعين من حيث توفير الدخل وللقطاع الزراعي من خلال المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية (أنظر المخطط 1) .

المخطط 1 : انتقال العوامل الوطنية والعالمية إلى الاقتصاد الريفي وعملية صنع القرار لدى المزارعين



المصدر : مأخوذ من ديكسون - تانيري أبور - واتنباخ - نديسال 2004

إن هذا التعرض المتزايد للتطورات العالمية والمحلية ينتهي من خلال قنوات مختلفة إلى المزارعين الذين يشكلون صانعي القرار المتعلق بالإنتاج . وتشكل الأسواق المحلية والمؤسسات في ذلك النموذج عوامل ظرفية تسمح بنقل

المؤشرات العالمية إلى الاقتصاد المحلي (من أجل المزيد من التفاصيل حول طرق الانتقال أنظر ديشكون و تانيري أبور و زملائهما 2004) .

ويعرض هذا التقرير رؤية مكملة للدراسات المذكورة أعلاه و ذلك من خلال دراسة مفهوم وانعكاسات تلك السياسات على بنية و ديناميكية و تطور بدائل المجتمع الريفي في سورية على مرور الوقت .

الفصل الثاني : لمحة عامة وعرض لمنهجية دراسة النظم الزراعية لتطوير السياسات الزراعية

خصائص تحليل النظم الزراعية

تشكل دراسة الميزات النسبية إحدى الدراسات العريقة في البحوث الزراعية ولكنها في السابق كانت تركز على التطبيقات العملية لرفع الإنتاج والاستفادة من جهود مؤسسات البحوث الزراعية في عملية صنع القرار لدى المزارعين . وغالباً ماكانت تلك الدراسات تركز على تغير الظروف الزراعية في مناطق جغرافية صغيرة أو على تأثير الخصائص الاجتماعية الاقتصادية لمجموعة صغيرة من المزارعين على القدرة على تبني توصيات البحوث (أنظر الإطار أدناه) .

أما المنهج الحالي لدراسات النظم الزراعية على المستوى الوطني فيعتمد على تصنيف المناطق المتوافقة مع بعضها البعض من ناحية النظم الزراعية ، أي مناطق جغرافية أوسع تعكس الظروف الطبيعية والاقتصادية التي تحدد تطور الأنماط المزرعية . وغالباً ما تكون بعض حدود النظم مميزة بشكل كبير (مثل النظم المروية والنظم الساحلية المعتمدة على صيد الأسماك) بينما تتبع النظم الأخرى خطأً انتقالياً سهلاً نظراً للتغير التدريجي للظروف الزراعية – البيئية والعوامل الاقتصادية مثل البعد عن الأسواق .

إن وصف كل نظام زراعي يتضمن الخصائص الإنتاجية بما فيه الظروف البيئية وتمثيل السكان الزراعيين وتوجهات الإنتاج ومساهمته في إنتاج المحاصيل الاستراتيجية . وفي مناقشة إمكانية التنوع والتكيف مع إدارة البحوث الزراعية يمكن للقاء الإطلاع على إمكانيات تطور النظم الزراعية بطريقة منظمة . ومن خلال حوار السياسات يمكن مناقشة البدائل ضمن النظم الزراعية بطريقة منظمة . كما يمكن استعراض إمكانيات تطور كل نظام من النظم في ضوء الانعكاسات المتوقعة لتغيرات السياسات الزراعية أو التجارية والبحوث التطبيقية والإرشاد المكثف والاستثمار الحكومي في ظل تغير معدلات أسعار أرض المزرعة .

ويتم تحديد أنماط الأسر الزراعية ضمن كل نظام زراعي محدد جغرافياً بشكل يعكس مدى ترابط الزراعة (بما في ذلك الثروة الحيوانية والأسماك والغابات عندما يكون ذلك ممكناً) ضمن كل منطقة . وتحدد الأسر الزراعية بالنظر إلى الموارد المتاحة للأسرة (مثال : الأرض – العمالة – التجهيزات – الدخل والعوامل الاجتماعية الأخرى) وتوجهات الإنتاج (قد تحتوي نفس فئة مساحة المزرعة على توجهات إنتاج متباينة مثل إنتاج الألبان المكثف مقابل منتجي محاصيل الخضار والفواكه) .

لمحة عامة عن منهجية النظم الزراعية

تطورت منهجيات النظم الزراعية على ضوء تجارب البحوث الزراعية التي كانت تفتقر لوجود البحوث الميدانية لدى المزارعين . وقد وجد علماء الاجتماع أن عدم تفهم أولويات المزارعين ومعايير صنع القرار كان يشكل السبب الكامن وراء بطء تبني التقانات الحديثة . وتحت تأثير تطور طرائق التقييم الريفي السريع والتقييم الريفي التشاركي أصبح لتحديد مجالات البحوث التي أدت إلى توصيات متعلقة بالإرشاد أثراً قوياً على تطور طرائق بحوث النظم الزراعية .

كما ظهر مفهوم "العلم الطري"² في بحوث النظم الزراعية أيضاً بسبب الإخفاق في تطبيق نظم الزراعة التقليدية على الأفراد والمزارع المعقدة ونظم المزارع التي تتميز بخليط من الممارسات الزراعية والوحدات الإنتاجية الصغيرة وكذلك صنع القرار في ظل تأثير المعوقات المتعددة على توفر الموارد (التباينات المطلقة والموسمية) والالتزامات الاجتماعية . وقد أفسح السلوك غير العقلاني للحائزين الصغار المجال أمام قبول فكرة أن التناقض بين سلوك الحائز الصغير المتوقع والفعلية ترجع إلى المعوقات المذكورة أعلاه والفشل في عكس تلك القرارات بشكل ملائم في تحليل نظم الحائزين الصغار .

لذا فقد كان القسم الأكبر من دراسات النظم الزراعية ولمدة تزيد على العقد على طرائق التقييم الريفي التشاركي فقط ضمن إطار تحديد توقعات و معوقات المزارعين وكذلك تحديد المجموعات المستهدفة في التحضير للمشروع وتنفيذه .

وقد تطورت نظم إدارة المزارع وبدأ العمل المبكر لعرض النظم الزراعية ضمن إطار جغرافي (Ruthenberg 1971) . وقد تم إعداد دراسة "النظم الزراعية والفقر" (Dixon, Gulliver et al. 2001) من قبل الفاو بناءً على طلب البنك الدولي كوثيقة تتضمن معلومات عامة بهدف تطوير استراتيجيته في التنمية الريفية . وقد حللت الدراسة السابقة النظم الزراعية من منظور إمكاناتها في التكتيف و توفير فرص العمل المنتجة لعدد السكان المتزايد . وتستند الدراسة إلى التقانات الجديدة بهدف بناء خارطة حدود النظم الزراعية بشكل أكثر دقة وتناقش إمكانات كل نظام مزرعي في ضوء الاستراتيجيات الخمس الممكنة : التنوع – التكتيف – زيادة حجم المزرعة – زيادة الدخل غير المزرعي – الخروج من الزراعة .

ويركز هذا الفرع الجديد من النظم الزراعية على تحليل النظم الزراعية في إطار تحديد أولويات تطوير نظم الدعم الزراعي ودعم السياسات الزراعية . وتقد دراسة النظم الزراعية في سورية ضمن إطار الفئة الأخيرة.

ومبدئياً واعتماداً على استخدام المعلومات و كذلك مصادر المعلومات الثانوية المتاحة لدراسة النظم الزراعية فيمكن تحديد أنماط الأسر الزراعية بدرجات مختلفة من التمايز . فعلى سبيل المثال يمكن بناءً على بيانات التعداد تحديد فئات الأسر الزراعية باستخدام التحليل الجماعي . وفي كثير من الحالات فقد تكون البيانات الرقمية غير متاحة أو أن المعلومات المنشورة قد تكون غير معروضة بطريقة ملائمة لتحديد أنماط الأسر . وفي هذه الحالات فإن تحديد ثلاثة أنماط من الأسر الزراعية في دراسة النظم الزراعية في سورية كان كافياً حيث مثل :

- المنتجون النموذجيون (المتوسطين) الذي يساهمون بالقسم الأكبر من الإنتاج ضمن منطقة تمثل المجال المتوسط لمصادر الإنتاج المتاحة لكل أسرة . وهم يعملون على الغالب في مستوى متوسط . وتجعل إمكانات

هذه المجموعة الكامنة في المساهمة في تحقيق أهداف الإنتاج الوطني من المهم التعرف على المعوقات التي تتعرض لها من أجل تحقيق التنمية الريفية .

- المنتجون الفقراء الذين يتميزون بضعف مصادر الإنتاج لديهم والذين يعملون في ظروف فقيرة . وفي الكثير من الحالات فإن هذه الأسر لا تتمتع بالأمن الغذائي ولكنها تتمكن لعدة أسباب وبعده فرص من الهرب من تلك الظروف . وتشكل هذه المجموعة مصدر قلق رئيسي حيث أن قدراتها الإدارية والمعوقات التي تتعرض لها في الاستفادة من الحوافز تتطلب معرفة لمعوقات الإنتاج لديها بحيث تكون حوافز الإنتاج مفيدة لها .
- المنتجين الأفضل حالاً الذي يتميزون بموارد أفضل من المتوسط وغالباً ما يعملون في ظل ظروف تقنية وإدارية أفضل من المجموعتين السابقتين . وتشكل القدرة على الحصول على المعلومات والقروض والأسواق خصائص إضافية لمزارعي هذه المجموعة .

وفي النظم المختارة و خاصة النظم ذات التنوع الكبير مثل نظم منطقة حمص وحماه فإن تحديد أنماط أسرية إضافية أو نظم فرعية تمثل نظاماً زراعية هامة قد يكون أمراً مطلوباً . ومع ذلك فإن عدد أنماط الأسر الزراعية الممثلة يجب أن لا يتجاوز الخمسة . وإذا أمكن تمثيل أنماط الأسر الزراعية من خلال مصفوفة تضم عاملين (مثال : حجم المزرعة وتوليفة الفعاليات الإنتاجية مثل أشجار الفواكه والخضار) فعندئذ يمثل عدد من هذه التوليفات نفس النظام وعلى مستوى مختلف (ومستوى الدخل) . إن عرض جميع هذه التوليفات يؤدي إلى وجود معلومات إضافية قليلة لصانعي القرار (إلا إذا ظهرت اقتصاديات الحجم بشكل كبير) .

فوائد منهجيات النظم الزراعية لدعم السياسات

يوفر تطبيق منهج النظم الزراعية هذا على تقييم وضع وإمكانات القطاع الزراعي التنموية الإمكانيات التالية:

- توفر أنماط الأسر الزراعية وصفاً للأسر الزراعية التي يمكن مناقشة بنيتها بشكل سهل على المستوى الحكومي والإداري . وهي تسمح بتحديد النماذج الاقتصادية سهلة الفهم بناءً على حسابات هامش الربح المترافق مع نماذج مستوى المزرعة الاقتصادية .
- مع أن هذا المنهج ينفذ على درجة تمايز مناسبة للمناقشة على المستوى الوطني ، إلا أنه يمكن أن يطبق على مستويات مختلفة ويمكن تعديله بسهولة للمزيد من التمييز ضمن مناطق الاستقرار الزراعي أو المحافظات (حسب المعلومات المتاحة) .
- تطوير نماذج وطنية لعمل المزارع النموذجية للسماح لصانعي القرار بتقييم الانعكاسات المحتملة للسياسات من منظور مزرعي .
- يمكن لتحديد النماذج الاقتصادية المزرعية أن يعتمد على مراحل تمثل خطوات التحليل :

- أ- تحديد مناطق النظم الزراعية .
- ب- نماذج الأسر الزراعية التي تمثل المناطق .
- ت- الفعاليات (النشاط المزرعي) التي يمكن استكمالها بنماذج حول العمل خارج المزرعة في مراحل لاحقة .

وبهذه الطريقة يمكن ربط تحليل النظم الزراعية مع نظام معلومات إدارة المزرعة الذي يشكل نظام معلومات يعتمد على هوامش ربح الفعاليات المزرعية ونماذج الأسر الزراعية التي يمكن استخدامها من قبل مدراء نظم الدعم الزراعي (البحوث الزراعية – الإرشاد - ...) وكذلك لتحليل السياسات .

- إن عرض نماذج المزارع شفاف و يمكن إطلاع العاملين عليه حتى ولو كانت معلوماتهم الاقتصادية محدودة .
- يمكن مناقشة بدائل التنمية والدعم مع الجهات المحلية وحسب أنماط الأسر الزراعية .
- إن تجميع أنماط الأسر الزراعية ضمن مجموعات إقليمية يعتمد على تحديد النظم الزراعية ويسمح بالربط بين مستوى الأسرة والسياسات الاقتصادية . وقد كان تحديد النماذج خارج نطاق هذه الدراسة .

تنفيذ دراسة النظم الزراعية السورية

يعتمد هذا التقرير على العمل المشترك الذي نفذته مجموعة مكونة من ستة من الباحثين في المركز الوطني للسياسات الزراعية بمساعدة مشروع GCP من خلال الخبير الدولي الذي أعد هذا التقرير وأشرف على العمل خلال تسعة أشهر من خلال تصميم و تنفيذ الدراسة والتحليل و إعداد التقرير . وخلال جزء من تلك الفترة قام الدكتور محمود الأشرم بمساعدة الفريق كخبير وطني . وقد تم من خلال الدراسة تنفيذ عمل حقل لمدة 300 يوم بتمويل من مشروع التعاون الفني للفاو TCP . وقد ساعد العمل الميداني على تجميع البيانات الأولية من المزارعين الأفراد ومن خلال المناقشات الجماعية في كل نظام زراعي رئيسي و في كل منطقة فرعية . وقد تم تنفيذ الدراسة من خلال الخطوات التالية :

أ- اختيار عدد النظم الزراعية الواسعة (بناءً على توليفة من العوامل الزراعية – البيئية والمقاييس الاجتماعية-الاقتصادية) . وقد تم السماح بتنوع المناطق والسكان ضمن النظم الزراعية الرئيسية عند وضع حدود النظم الزراعية . وقد تم تحديد عدد وحدات الخرائط على المستوى الأول بحيث يتراوح بين 8-12 بحيث يمكن التمييز حسب الوحدات الجغرافية الفرعية فيما بعد . وبعد مراجعة الأدبيات والمناقشة مع الخبراء المحليين تم تحديد النظم الزراعية الرئيسية بشكل أولي بحيث وصلت إلى ستة نظم (أنظر أدناه للتعرف على الحدود) مما سمح بتوزيع المهام على فريق العمل . وتم تصنيف مناطق النظم من خلال بيانات الإحصاءات الزراعية . ويهدف التوصل إلى ذلك تم إدخال المناطق التي تزرع بنفس المحاصيل الرئيسية المزروعة في النظم الزراعية على مستوى المنطقة الإدارية ومنطقة الاستقرار الزراعي . كما كان من المفضل عرض البيانات على مستوى الناحية ولكن نظراً للوقت المتاح وتوفر البيانات الثانوية فقد تم الاكتفاء ببيانات المنطقة . ويتضمن التقرير عرضاً للنظم والنظم الفرعية التي تم التوصل إليها .

ب- تحدد هذه الوحدات موارد العيش الرئيسية ضمن كل منطقة جغرافية مثل نظم الثروة الحيوانية (الرعية) ونظم الزراعة المروية والبعولية (المقسمة إلى نظم فرعية متعددة) والنظم الزراعية المدنية والقريبة من المدنية

. وضمن كل وحدة من وحدات الخرائط تم تطوير عدد من نماذج الأسر الزراعية بشكل يشير إلى بنية ومقاييس تلك الأسر الزراعية الاقتصادية . وفي المرحلة الأولية تم تحديد ثلاث إلى خمس نماذج أسرية تمثل الشرائح الاجتماعية – الاقتصادية (الأسرة الزراعية المتوسطة – الأسرة الزراعية الفقيرة – الأسرة الزراعية الميسورة) .

ت- وقد ضمت أدوات الاستبيان المنفذ لتحديد وتوصيف نماذج الأسر الزراعية توليفة من التقارير والإحصاءات والمعلومات الجغرافية حول الموارد الطبيعية وطرائق التقييم السريع والمقابلات مع العارفين بأحوال الأسر والاستبيانات (أنظر المرفق) .

ث- وعلى مستوى القرية وفر فريق عمل الوحدة الإرشادية معلومات حول الإنتاج الزراعي على مستوى القرية وساعد في الاتصال بالجهات المعنية في القرية وتنظيم المناقشات الجماعية التي وفرت المزيد من المعلومات حول التغيرات في زراعة القرية . وفي كل نمط من أنماط الأسر الزراعية تمت مناقشة الأهمية النسبية لمصادر الدخل والتراكيب المحصولية وتغيراتها . وأخيراً فقد تم تقييم آراء المزارعين حول التطوير الممكن في ظل التغيرات المتوقعة مثل زيادة حجم المزرعة .

ج- تم جمع البيانات الكمية لقاعدة بيانات هامش الربح من خلال توليفة من الاستبيانات على مستوى الأسرة وتم استكمالها بالبيانات الثانوية . وتم تحديد عدد المحاصيل وحجم العينة ضمن حدود العدد الإجمالي للأيام الحقلية المتاحة وانتشار المحاصيل الرئيسية ضمن كل نظام زراعي ومتطلبات توفير المعلومات لدراسة الميزة النسبية التي تم تنفيذها في نفس الوقت .

الجدول 1 – تحويل الوحدات لإدارية إلى ستة نظم زراعية للتقييم الميداني

النظام الزراعي	الوحدات الإدارية	ملاحظات
1	ضمن اللاذقية وطرطوس حتى 100 مصلحة	
2	ضمن إدلب : منطقة عفرين – حارم – شبوني – أريحا – الحفة . ضمن اللاذقية : القرداحة – أجزاء من جبلة ضمن طرطوس : بانياس – شيخ بدر – صافيتا – مصيف – تل كلخ . ضمن ريف دمشق : ببرد – التل – الزبداني	الحد بين المنطقة 1 و 2 على الساحل يحدد على ارتفاع 100 متر وبالتالي يتم حساب مساحات كل نظام
3	مناطق الاستقرار الزراعي من 1 و حتى 3 والمساحات المروية على طول الفرات وروافده في المحافظات التالية : الرقة – حلب	تم تحديد الحدود التقريبية بين السهول الرعوية / الرعوية الزراعية والشمالية المروية حسب حدود الري
4	ضمن إدلب : إدلب و النعمان ضمن حماه : الغاب – محررة – حماة – جزء من السلمية ضمن حمص : الرستن – حمص – القصير	تم تحديد حدود المناطق الزراعية الرعوية على الخط بين منطقتي الاستقرار الثالثة والرابعة
5	القبيطرة ودرعا وضمن السويداء : منطقة السويداء و جزء من صلخد و شهبيا ضمن ريف دمشق : قطنا – ريف دمشق – جزء من دوما	
6	منطقتي الاستقرار 4 و 5 باستثناء المناطق المروية في السهول الشمالية والشمالية الشرقية الواردة في النظام الثالث	

وضمن كل منطقة عمل رئيسية ساعدت مراجعة الأدبيات على تغطية التنوع في النظام وتقييم الوحدات الفرعية التي يمكن وجودها بهدف إدخالها فيما بعد في تحليل البيانات و إعداد التقرير . ويبين الجدول التالي المناطق التي تم اختيارها لتمثل كل نظام من النظم والمناطق الفرعية ضمنها .

الجدول 2 – المناطق المختارة للدراسة الميدانية وشمولية النظم الزراعية والنظم الفرعية

النظم الزراعي	المناطق المختارة	المحافظات	النظم الزراعية	النظم الفرعية
1	منطقة اللاذقية منطقة طرطوس	اللاذقية طرطوس	الحمضيات في الشمال والبيوت البلاستيكية في الجنوب	
2	منطقة حارم منطقة الحفة منطقة ديركي أو شيخ بدر	إدلب اللاذقية طرطوس	النظام الهضبي النظام الجبلي	التبغ والرمان
3	منطقة الميادين منطقة راس العين منطقة الحسكة منطقة منبج منطقة اعزاز	دير الزور الحسكة الحسكة حلب حلب	النظام المختلط في الشمال : الري التكميلي – القمح والقطن النظام المروي في الجنوب : المزارع الكبيرة المروية – قمح وقطن الغرب : منوع	الذرة التكتيفية والشوندر السكري في مشروع خاص في بحيرة الأسد
4	منطقة الغاب منطقة الرستن منطقة إدلب (معرة النعمان)	حماه حمص إدلب	الري التكتيفي في الغاب البعلي المروي	النظام الفرعي لحليب الجاموس
5	منطقة السويداء منطقة درعا	السويداء درعا	النظام الجبلي النظام السهلي (النباتات والحبوب التكتيفية)	
6	منطقة تدمر منطقة السلمية	حمص حماه	النظام البدوي النظام الزراعي الرعي	نظام الواحات

النظم الزراعية وأنماط الأسر الزراعية

تدير كل أسرة زراعية نظاماً زراعية كجزء من استراتيجية العيش لديها . ومن منظور قريب وبالنظر إلى جميع موجودات العيش (الاجتماعية والمادية والمالية والطبيعية والإدارية) نادراً ما تشغل أسرتان زراعتان النظام ذاته . لكن هذه الدرجة من التمايز غير ملائمة لدعم السياسات أو من منظور النظم الزراعية . وبدلاً من التعامل مع الأسر الزراعية من الضروري إنشاء بعض المجموعات . وبهدف تجنب أي عدم وضوح فيتضمن هذا الإطار توضيحاً للمصطلحات المستخدمة .

أ- النظم الزراعية هي المناطق الجغرافية التي تحتل فيها النظم الزراعية أهمية ما (تمثل جزءاً هاماً من العمل الزراعي مفاًساً باستخدام الأرض والعمالة أو الإنتاج في تلك المنطقة) . وترتبط هذه النظم الزراعية بشكل وثيق مع الموارد الطبيعية المعدلة حسب العوامل الاقتصادية والفنية .

ب- هناك مجموعة من أنماط الأسر الزراعية التي يتضمنها كل نظام زراعي وهي تعكس تنوع الموارد والتقانات التي يمكن ملاحظتها ضمن مجموعات المزارع السكانية المصنفة حسب مناطق الاستقرار الزراعي .

يهدف تجنب الخلط بين مناطق النظم الزراعية المعروضة بشكل جغرافي والتنوع على مستوى الأسرة الزراعية ضمن المنطقة يتم استخدام تعبير نمط الأسرة الزراعية بدلاً من النظام الزراعي في الحالة الأخيرة .

ومع ذلك فقد يكون هناك مجموعة من النظم الزراعية الهامة ضمن المنطقة الواحدة وقد يرجع هذا إلى التحول التدريجي من منطقة إلى أخرى . وفي الحالات الأخرى هناك الكثير من المناطق التي تتميز بالوجود المشترك لمجموعة من النظم الزراعية . وفي بعض الحالات يمكن عرض هذه النظم الزراعية ضمن عدة خرائط جغرافية وبالتالي فإنها تشكل نظاماً زراعية فرعية يمكن عرضها على شكل خرائط . وفي هذه الدراسة تم تحديد اثنين من هذه النظم الزراعية . وعندما لا يتبع وجود هذه النظم الزراعية نموذجاً جغرافياً فإنها تمثل أسراً زراعية بالمعنى المذكور أعلاه .

النظم الزراعية الموجودة في سورية

يتم استخدام القسم الأكبر من دراسات النظم الزراعية المنفذة في الجمهورية العربية السورية ضمن إطار التداخل بين البحوث والإرشاد كما هو الحال في نتائج أبحاث إيكاردا . ويشابه التركيز الجغرافي الذي تنطوي عليه هذه الدراسة ما تمثله الدراسات الأخرى التي نفذها Ruthenberg و Dixon (أنظر الإطار) . وفي دراسة تم إجراؤها مؤخراً بين الفاو والبنك الدولي حول النظم الزراعية تم التمييز بين خمسة نظم زراعية رئيسية في سورية بناءً على البيانات الثانوية والتطبيق المكثف لنظم المعلومات الجغرافية ورأي الخبراء . ويعتمد الوصف الموجز لتلك النظم بشكل كبير على دراسة "النظم الزراعية والفقر" (Dixon, Gulliver et al. 2001) والتي تمت إعادة ترتيبها على مرحلتين (التعديل المعتمد على المعلومات المتاحة داخل سورية ونتائج الدراسات التي تم إجراؤها مؤخراً) . وتضم النظم الرئيسية حسب دراسة Dixon مايلي:

- النظام الزراعي المروي
- النظام الزراعي الجاف المختلط
- النظام الزراعي البعلي المختلط
- النظام الزراعي الرعوي
- النظام الرعوي القاحل

وقد تم تحديد نظام زراعي إضافي في الدراسة المذكورة أعلاه وهو النظام الزراعي المدني / القريب من المدن (النظام الزراعي المدني) والذي لا يظهر على الخرائط . ومع ذلك فإن هذه النظم هامة في بعض الدول في تأمين المواد الغذائية للمدن وخاصة الخضار والفواكه . وفي سورية يظهر التكتيف الزراعي الكبير في محيط المدن والمناطق الريفية من دمشق و حلب .

ومن الخصائص المميزة لهذه النظم الزراعية الخمسة مايلي :

النظم الزراعية المعتمدة على الري : وهي النظم الهامة تقليدياً حيث تسمح المياه المتوفرة بشكل دائم بإنشاء شبكات الري بتكاليف معقولة . وبهدف تغطية حاجة السكان المتزايدة فقد قامت الدولة بتوسيع المساحات المروية بشكل كبير خلال العقود الماضية مما أدى إلى زيادة أهمية هذا النظام في تغطية الاحتياجات الغذائية. ومع ذلك ونظراً للمتطلبات الاستثمارية الكبيرة لهذه الشبكات والتي لا تنعكس عادةً على تكاليف الإنتاج على مستوى المزرعة فإن بناء وصيانة هذه الشبكات يعتمد إلى حد كبير على دعم السياسات . كما أن كفاءة استخدام المياه و سياسات التسعير الزراعي تشكل مصدر اهتمام كبير للدعم في هذه النظم الزراعية. أما النقطة الأخرى التي تشكل مصدر اهتمام بالنظم الزراعية المروية فهو قدرتها على تشغيل اليد العاملة غير الماهرة . وعادةً ما يكون توزيع الأراضي في مناطق الشبكات الجديدة بشكل متساو بين المزارعين ولكنه يصبح أكثر تنوعاً حسب توفر المصادر لدى كل أسرة من الأسر .

بالإضافة على ذلك يتم الري خارج المناطق القابلة للتمثيل على الخرائط بناءً على توفر الآبار والينابيع ضمن منطق النظم الزراعية الأخرى . ولا يمكن تمثيل هذه النظم الصغيرة على شكل وحدات على الخرائط ولكنها تشكل المواقع

التي طور فيها المزارعون إمكانيات الري (على شكل تقليد قديم) التي تساهم في مصادر العيش . يشكل عدم توفر الحيازة أو صغر الحيازة الذي يترافق مع الاعتماد الكبير على العمل خارج المزرعة مكونات هامة في هذا النظام .

النظام الزراعي البعلي المختلط : تتميز هذه النظم في الشرق الأوسط بكثافات سكانية مرتفعة وأهمية كبيرة للمحاصيل الأشجار والعنب وكذلك بتربية الأبقار . وقد أدت زيادة عدد الآبار إلى زيادة أهمية الري التكميلي للقمح الشتوي والمحاصيل النقدية الصيفية المروية . وتشكل الهجرة الموسمية للأغنام للرعي على بقايا القمح والشعير والحمص والعدس وكذلك المحاصيل العلفية أمراً شائعاً . وسوف يتطلب حجم المزارع الصغيرة والنظم ذات التنوع الكبير اهتماماً كبيراً ضمن منطقة النظم الزراعية هذه .

النظم الزراعية الجافة المختلطة : تحتل المرتبة الثانية في سورية وهي تقع على الخط المطري 150-300 ملم . وتعتمد على نظم الحبوب – السبات حيث يشكل القمح والشعير المحصولين الأهم اعتماداً على الموقع ضمن منطقة الهطول المطري . إن معدل الهطول المطري مرتفعاً ويشكل إنتاج الأعلاف في حالات فشل المحصول مصدر اهتمام كبير للمزارعين . ويتوجب استكشاف الجيوب الصغيرة التي تزرع بالمحاصيل ذات القيمة المرتفعة ولكن المزارعون غالباً ما يواجهون صعوبات تسويقية في ذلك . ويتعرض المزارعون الصغار في هذا النظام الزراعي لخطر الأمن الغذائي حيث أن فرص العمل خارج المزرعة محدودة .

النظام الزراعي الرعوي : وهو النظام الذي يعتمد بشكل كبير على الأغنام والماعز بينما تلعب الجمال والأبقار دوراً محدوداً . وتقليدياً تحتل أغنام العواس الأهمية الأكبر في القطيع . وتلعب زراعة الحبوب دوراً ثانوياً حيث أنها تخصص لإنتاج الأعلاف ولزراعة الحبوب نظراً لخطورة الإنتاج الكبيرة . وقد أدى تشجيع الدولة للزراعة إلى زيادة المساحات المزروعة في السابق . ومع ذلك فيجب الاهتمام باستجابات المزرعة لتغيرات السياسات التي حدثت مؤخراً في دعم توسع المحاصيل في المناطق شبه الجافة . وتشكل الهجرة الموسمية من المناطق الرعوية إلى المناطق المختلطة سمة هامة لنظم الزراعة الرعوية التي تستخدم المنتجات الثانوية في النظم المختلطة في الأراضي الجافة والبعليّة .

النظم الزراعية القاحلة : وهي ذات أهمية قليلة نسبياً في سورية . وفي الدول الأخرى من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتمثل هذه المنطقة باستخدام الأراضي من قبل سكان المناطق الرعوية مع اعتماد كبير على تربية الجمال التي تكملها تربية الأغنام والماعز والزراعة المعتمدة على الواحات كمصدر مكمل للدخل . ويجب تحديد أهمية هذا النظام في سورية .

تعريف أنماط الأسر الزراعية

تم على الأقل تحديد ثلاثة أنماط من الأسر الزراعية ضمن كل نظام زراعي . ويستخدم تعبير "نمط الأسرة الزراعية" في هذا التقرير لتجنب الخلط مع مصطلح النظم الزراعية المستخدم لأغراض إعداد الخرائط . وبشكل عملي فيمكن أن تكون أنماط الأسر الزراعية تلك مشابهة للنظم الزراعية من حيث توجه الإنتاج (التي تتميز بشكل كبير من خلال حجم المزرعة) أو التي يمكن أن تتمتع بتوجهات إنتاجية مختلفة (حصة المحاصيل المختلفة – فوارق ملحوظة في دور الثروة الحيوانية أو الدخل غير الزراعي) . وبمعنى آخر فإن كل نمط من أنماط الأسرة الزراعية يمكن أن يمثل نظاماً زراعياً

مختلفاً³. وبينما يمكن عرض النظم الزراعية حسب الحدود الجغرافية فإن أنماط الأسر الزراعية تظهر في نفس الموقع الجغرافي و لا يمكن تمثيلها في الخرائط .

مستويات التقانات ومستويات الإدارة

إن إدارة المزرعة عمل إداري معقد لا يتم أدائه بنجاح متماثل من قبل المزارعين حتى ولو كانوا يتمتعون بنفس الموارد . وبالتالي فيتم استخدام المستلزمات المتاحة بدرجة متفاوتة من النجاح مما يؤدي إلى وجود نطاق واسع من هامش الربح ضمن مصفوفة إدارة المزرعة ومستويات المستلزمات . وعادة ما تؤدي الإدارة السيئة للمستلزمات الكثيرة إلى فوائد تقل عن فوائد استخدام المستلزمات الأقل بطريقة سيئة . وبمعنى آخر فيمكن للمزارعين الاستفادة الكاملة من ارتفاع مستويات المستلزمات والتقانات فيما لو تم تحسين إمكانات إدارة المزرعة في نفس الوقت . ولأغراض الدراسة فيجب أن يتم اختيار مستويات مشابهة من التقانات والإدارة لدى الأسر الممثلة لأنماط الأسر الزراعية . إن تحليل أثر نوعية الإدارة على الأداء الاقتصادي للمزرعة أكثر أهمية للتخطيط الزراعي والإرشاد منه لتحليل السياسات .

مع أنه من المعروف أن كل أسرة زراعية تدير نظامها الزراعي بطريقة مختلفة عن الأخرى فإن هذه الخصوصية لاتعني شيئاً في موضوع صنع القرارات . وبالتالي و لأغراض السياسات التي تتطوي عليها هذه الدراسة فيجب تحديد عدد من الأسر النموذجية مما يمكن أن يساعد تحليل إمكانيات النظم الزراعية على التكيف مع سياسات الانفتاح والمنافسة . وهناك حاجة لبعض التبسيط في تحديد أنماط الأسر الزراعية ضمن كل نظام زراعي .

وهناك معيار أخير لتصنيف الأسر الزراعية الخاصة بكل نظام وهو يتجاوز حجم المزرعة مع أن الحجم كان نقطة بداية مفيدة جداً . ويعتمد تصنيف النظام على المناقشات مع الوحدة الإرشادية والجهات المعنية ومع المزارعين أنفسهم . وقد حددت مجموعة مصادر العيش و أهميتها النسبية لدى المزارعين مجموعة المعايير التي تشكل أساس نماذج الأسر . ويتضمن الفصل الخاص بكل نظام مجموعة المعايير المستخدمة في كل نظام من النظم كما تتضمن التقارير الخاصة بكل نظام المزيد من التفاصيل .

تطوير قاعدة بيانات إدارة المزرعة

قام فريق العمل بجمع البيانات الحقلية لحساب هامش الربح للمحاصيل و منتجات الثروة الحيوانية المختارة . وقد تم تجميع هذه المعلومات لمساعدة فريق دراسة الميزات النسبية التي تم تنفيذها من قبل المركز بالتعاون مع مركز التعاون الدولي في البحوث الاقتصادية من أجل التنمية (سيراد) وأيضاً للمساعدة في تنفيذ التحليل في دراسة النظم الزراعية . وقد تم حساب أكثر من 400 هامش ربح مع أن منهج الزيارة الوحيدة لا يسمح باعتبار كل منها موثوقاً تماماً نظراً لصعوبة التذكر لدى المزارعين . وقد تم توثيق نتائج هذا العمل بشكل منفصل للمساعدة في تطوير قاعدة بيانات إدارة المزرعة في المركز الوطني للسياسات الزراعية . وفي المستقبل سوف يتم تحويل هذه البيانات إلى قاعدة بيانات رسمية ملائمة للتعديل أو الاستخدام في سيناريوهات الآثار الاقتصادية على المزرعة لتغيير الأسعار و آثار التحديث التقني .

وعلاوةً على ذلك فإن هذه القاعدة تسمح أيضاً بدراسة الربحية النسبية للمحاصيل ومنتجات الثروة الحيوانية الهامة في ظل ظروف الإدارة المختلفة والمناطق الزراعية المختلفة . وتتأثر هذه الربحية النسبية بالتقنيات الحديثة و إمكانات الإدارة و تغيرات الأسعار والإجراءات المؤسسية في الإنتاج والتسويق الزراعي وتوفير الخدمات المساعدة .

ويتم عرض بعض بيانات تحليل هامش الربح في تقارير النظم الزراعية الفردية التي لم يتم تلخيصها بشكل كامل في هذا التقرير حيث أن هذا الأمر يتجاوز نطاق هذه الوثيقة .

محددات دراسات النظم الزراعية

توفر نتائج هذه الدراسة منظوراً هاماً لفهم رد فعل المزرعة تجاه تغيرات السياسات وكذلك لآثارها الاجتماعية في ظل ظروف البيئة الزراعية في سورية . وفي نفس الوقت فإن هذا لا يشير إلى أن هذا المنهج يقدم عملاً كاملاً أو أن تحديث الدراسات الحالية أمر غير ضروري .

يمكن تحديث الدراسات فقط من خلال الاستبيانات المنظمة وقد استخدمت الدراسة الحالية الإحصاءات المتاحة إلى الحد الممكن لعرض النظم الزراعية على أساس المصادر الرسمية . وفي نفس الوقت فيجب الإشارة إلى أن الإحصاءات لا تعتبر دقيقة في جميع الحالات . ويشكل جمع بيانات النشرة الإحصائية الزراعية السنوية عملاً إضافياً يعهد به إلى الوحدات الإرشادية التي تواجه محدودية القدرة على التنقل وعدم توفر الخبرة في مجال الاستبيانات الميدانية . وفي المجتمع الزراعي هناك بعض المناطق تعتبر تلك الوحدات الإرشادية على أنها أدوات مراقبة للخطة الزراعية بدلاً من كونها جهات تقدم الخدمات للمزارعين مما يحد من رغبة بعض المزارعين في إطلاعها على المعلومات مما يؤدي إلى تحول البيانات المتعلقة بالخطة الزراعية الأساسية إلى إحصاءات لا تنفذ بالشكل الكامل على مستوى المزرعة . وبالإضافة إلى مشكلات الحصول على البيانات فإن هناك بعض الصعوبات في تصنيف البيانات على سبيل المثال عند مراجعة توزيع المحاصيل البعلية والمروية في بعض النظم . وعلى المستوى الإجمالي فإن تجميع الإحصاءات الزراعية يشكل مؤشراً أولياً جيداً لتمثيل مناطق الاستقرار الزراعي ولكن المزيد من التحديد وتجميع البيانات على المستوى الأدنى مثل مستوى الناحية قد يكون أمراً مطلوباً وخاصة فيما لو تم التشارك في هذه البيانات بشكل إلكتروني بين جميع الجهات المعنية .

إن توضيح الحدود بين النظم الزراعية أمر أولي و تقريبي حيث أنه باستثناء المناطق المروية من الشبكات فإن الظروف المناخية غير موضحة بشكل جيد . ويمكن أن يساعد المزيد من التقسيم أو تحديد النظم الفرعية المحلية على اكتشاف المزيد من الحقائق حول عملية التعديل التي تجري في المجتمع الزراعي تجاه فرص التسويق والقرارات المؤسسية .

يجب أن لا تؤخذ نتائج تحليل الأسر الزراعية النموذجية كتلك المحددة في الدراسة على أنها تمثل وسطياً حسابياً بسيطاً يتم الحصول عليه من التعداد الزراعي البسيط أو استبيان الأسرة ، وإنما هي تشكل نماذج وطنية تمثل نماذج المزارع ضمن النظام المزرعي الذي تنتمي إليه بهدف تحديد انعكاس قرارات السياسات على أسرة ما . إن الأسرة المتوسطة التي يتم الحصول عليها من بيانات التعداد لا تسمح بهذا الفهم . وبالتالي فلا يمكن توقع أن الاستقراء المباشر لبيانات الأسرة النموذجية من بيانات الإنتاج في المنطقة أمر ممكن .

يوفر تصنيف الأسر الذي تم في هذه الدراسة أساساً مفيداً لتطبيق أدوات التحليل التكميلية مثل تطوير نماذج أسر بسيطة لدراسة أثر تحسين إدارة المزرعة وتطبيق التقانات الجديدة أو أثر تغيرات الأسعار .